الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

حسابات الادخار في البنوك الإسلامية ودورها في ترقية الادخار المحلي

دراسة حالة مصرف السلام – الجزائر-

إعداد الطلبة:
فاطمة الزهرة مداح

إشراف الأستاذة
سعيداني سميرة

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقا من قوله تعالى:﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ (إبراهيم: 7)

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل. نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة السيدة: سعيداني سميرة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة فجزاه الله خيرا

ولا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الجزيل لكل الأساتذة وموظفي وطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير إلى ابسط عامل على

كل التوجيهات والمساعدة وحسن المعاملة ورحابة الصدر طيلة فترة الدراسة.

وأخيرا نسأل الله العلي القدير إن يهدينا سواء السبيل إنه نعم المولى ونعم النصير

والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إهداء

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي سير لنا الظروف وأنعم علينا بالقوة والصبر حتى وصلنا إلى مانحن عليه.

إلى الينبوع الذي لايمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى

والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح

الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى

والدي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج لذكراهم فؤادي إلى

اخوتي

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد

ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى

صديقاتي

إلى من علموني حروف من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم

إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى

أساتذتي الكرام

إلى كل من عائلة مداح ومعوش

إلى كل متن ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

مقـدمة

مقدمة عامة:

إن الادخار من المواضيع التي لقت اهتماما واسعا على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية أو على مستوى الهيئات الدولية والإقليمية وكذا على مستوى السياسات الاقتصادية للدول لما له من أهمية بالغة في ترقية اقتصاديات الدول، حيث تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فهي تعد عملية ضرورية وحتمية في المجتمع، لتوفير مستوى معيشي أفضل، حيث يتم نقل المجتمع من وضعه المتخلف إلى وضع آخر يعد متقدم، وذلك بإحداث زيادة في مستوى الإنتاج بزيادة في الطاقات الإنتاجية والاستثمارية للبلاد، مما يساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلاد التي تنعكس على جوانب الحياة من اجتماعية وصحية وتعليمية وغيرها، ولتحقيق النهوض الاقتصادي لهذه الدول وتنميتها يتطلب تمويل الاقتصاد برؤوس أموال كبرى، لكن الدول النامية تواجهها عجز مواردها في تمويل احتياجاتها، لأنها تعاني من قلة في التكوين الرأسمالي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، حيث لجأت الدول إلى العديد من الخطط والإستراتيجيات لتوفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها، منه أجمع العديد من المفكرين الاقتصاديين على الاعتماد على المدخرات المحلية لترقية اقتصاديات الدول، ومن هنا خصصنا دراستنا لموضوع " حسابات الادخار في البنوك الإسلامية ودورها في ترقية الادخار المحلي"

أولا: الإشكالية

إن المدخرات النقدية على المستوى المحلي بدأت تمثل ثروة حقيقية بدليل ما قامت به الكثير من البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من فتح نوافذ وأقسام شرعية فيها، من أجل كسب وجمع أكبر قدر ممكن منها، فالبنوك التقليدية لم تأبه كثيرا بالمدخرات المحلية، حيث كانت ادخارات صغيرة يدخرها الناس للقابل من أيامهم، وما قد يواجههم فيها، حيث لم يكن التوجه كثيرا للبنوك التقليدية نتيجة الوازع الديني لتمسك الناس بدينهم .

ولما ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تنص على تحريم الربا وما يؤول إليه، مع قيام المصارف على قواعد الشريعة الإسلامية، أقبل الأفراد على هذه المصارف إقبالا كبيرا، وصارت تنافس البنوك التقليدية، ومن هنا ندرك أهمية الادخار في حياة الأفراد والمجتمعات في مواجهة ما يظهر أمامهم من مشاكل وأزمات، فضلا عما يمثله من تنظيم للدخل، والجزائر من الدول التي تسعى إلى ترقية الادخار المحلي من خلال مجموعة من البنوك الإسلامية لتواكب عجلة التقدم والرقي، ولتحقيق هذا يجب إتباع مجموعة من المعايير التي تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تستهدف توفير جو مناسب للعمل.

من خلال ما سبق ذكره نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة حسابات الادخار في البنوك الإسلامية في ترقية الادخار المحلي؟ وماواقع تطبيقها في الجزائر؟

بناءا على التساءل الرئيسي يتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية.

- ماذا نقصد بالادخار المحلي وماهي أهميته؟
- ماهي البنوك الإسلامية؟
- ماهي أساليب تعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية؟
- كيف يتطور سوق الادخار في الجزائر؟
- ماهي آليات تطور حجم المدخرات في مصرف السلام؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد الإجابة على الأسئلة الفرعية، ارتأينا طرح الفرضيات التالية والتي تكون منطلقا لدراستنا:

- الادخار هو اقتصاد أو إقتطاع جزء من الدخل.
- من أساليب تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية تحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة.
- يتطور سوق الادخار في الجزائر من خلال تنوع الودائع الادخارية وزيادتها.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع.

- الرغبة الذاتية في دراسة موضوع إسلامي.
- موضوع الادخار المحلي يكتسي أهمية بالغة، وعملية تعبئته من شأنها ترقية الاقتصاد والتخفيف من حدة تبعية الدول النامية للخارج.
- قلة الدراسات والأعمال الأكاديمية التي تسلط الضوء على موضوع الادخار المحلي.
- محاولة تقديم بعض السبل التي من شأنها أن تساعد في إتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة المدخرات وفق أسس الشريعة الإسلامية.
- محاولة البحث عن دور حسابات الادخار في ترقية الادخار المحلي في البنوك الإسلامية في بلادنا.

رابعا: أهمية الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة من خلال أن عملية الادخار في البنوك الإسلامية تؤدي دورا هاما وكبيرا في توفير الموارد وترقية الادخار المحلي، حيث حظي بعموم قبول المسلمين وعلمائهم كونه قائم على أسس شرعية والتعاون بين المشتركين، بالإضافة إلى خدمة أغراض التنمية الاقتصادية من خلال استقطاب العملاء وتحفيزهم على الادخار، يقضي إلى إحلال جهاز مصرفي فعال.

خامسا: أهداف الدراسة.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الادخار المحلي ومحدداته في البنوك الإسلامية.
- كيفية تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية.
- دراسة تطور الادخار المحلي في الجزائر بصفة عامة وتطوره في مصرف السلام في الجزائر بصفة خاصة.
- إبراز دور حسابات الادخار في المصارف الإسلامية قي ترقية الادخار المحلي.

سادسا: المنهج المستخدم.

قمنا بتناول موضوع الدراسة من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع.

فالمنهج الوصفي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية للادخار المحلي وواقعه، البنوك الإسلامية.

أما المنهج التحليلي الذي يسمح بتحليل تطور الادخار المحلي، والعلاقات المختلفة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على البيانات والمعطيات المتوفرة.

سابعا: الدراسات السابقة.

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة موضوع الادخار، من خلال الوقوف على تعريفه محدداته، وتطوره، ومن خلال المسح المكتبي وجدنا الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الادخار في الرسائل والأطروحات التالية:

أحمد سلامي: الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. (2014-2015). هدفت الأطروحة إلى دراسة واقع الادخار في الاقتصاد الجزائري، وإلى أثره في تمويل التنمية خلال الفترة (1970-2011)، لتحقيق هذه الغاية تناولت هذه الدراسة بالعرض والتحليل واقع الادخار في الجزائر وذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي كما تم البحث في محددات

الادخار المحلي، وعلاقة هذا الأخير بالمتغيرات الاقتصادية في الأمد الطويل وذلك باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى واختبار التكامل المشترك. ,قد أظهرت النتائج المستويات العالية للادخار في الألفية الثالثة، بخلاف السنوات السابقة. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين توازنية طويلة المد بين الادخار والاستثمار خلال الفترة المعنية بالدراسة.

كبير مولود: الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية خلال الفترة(1970-2004)، هدف البحث في الدراسة القياسية للادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر وذلك بتطبيق أشعة الانحدار الذاتي، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية، فيما يتعلق بتطور الادخار الجزائري من خلال مدة الدراسة أوضح التحليل أن مستوى الادخار ارتبط بالسياسات الاقتصادية التي اعتمد فيها الاقتصاد على النظام المخطط و يرجع هذا النمو البطيء على عدة اعتبارات أهمها: اعتماد الاقتصاد على تمويل الاستثمارات على قطاع عائدات المحروقات وعلى اللجوء إلى الاستدانة من الخارج لتعويض الفارق في تمويل الاستثمارات أما في الفترة التي عرف فيها الاقتصاد بداية الإنتقال الحر عرفت فيها مستوى الادخار تطورا ملحوظا مقارنة مع الفترة الأولى وربما يرجع ذلك إلى اكتشاف المسيرين الجزائري، عدم جدوى الاعتماد على النفس في تمويل الاستثمارات واللجوء بذلك إلى تشجيع الادخار المحلي لكل القطاعات المشاركة في تمويل الاستثمارات الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة.

جنيدي مراد: دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي " var" (1970_2004)، عالج في هذا البحث من خلال الدراسة النظرية حول الادخار ومصادره وأنواعه، وأهم النظريات التي تطرق عليها موضوع الادخار وهذا في الفصل الأول. ثم تطرق في الفصل الثاني على أهم مراحل تطور وواقع الادخار في الجزائر من خلال التعرض إلى أهم مراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة ثم بعد ذلك قمنا قام بتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي (var) على المعطيات.

رحيم حسين: نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا. ركزت الدراسة على أهمية إصلاح و عصرنة القطاع المصرفي، باعتبار الادخار المصرفي خصوصا مصدر هام في عملية التنمية، والذي يقع على عاتق المصارف و نشاطها بدون تهميش الادخار الغير المصرفي وتنويع قنوات الادخار، من خلال الاتحاد مع مختلف المصارف الإسلامية العربية، ووضع مختلف التشريعات لتوسيع النط اق وفتح فروع إسلامية وأيضا السعي لنشر الثقافة الإسلامية المالية، والتي تخضع لرقابة دوريات متخصصة.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال الدراسة:

- ❖ قلة المراجع في المكتبة نظرا لقلة الدراسات في الموضوع.
- ❖ صعوبة في إيجاد بعض المعلومات والبيانات.

تاسعا: هيكل الدراسة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها، وفيما يلي عرض لما تم تناوله في فصول البحث:

يتناول **الفصل الأول الإطار النظري للدراسة** من خلال ثلاثة مباحث: حيث يتناول **المبحث الأول** ترقية الادخار المحلي وأهميته حيث تطرقنا إلى مفهومه وأنواعه، بالإضافة لآثاره على المتغيرات الاقتصادية. **المبحث الثاني** البنوك الإسلامية ومصادر الأموال وصيغ التعامل فيه. **المبحث الثالث** أساليب تعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية.

وعالج **الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة** من خلال عرض دراسة حالة بنك الجزائر وتجربة مصرف السلام، حيث تناولنا في **المبحث الأول:** تطور سوق الادخار في الجزائر وتعبئة المدخرات من خلال تطور هيكل الودائع، وفي **المبحث الثاني** تطور هيكل حجم المدخرات في مصرف السلام من خلال التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتتبع تطور الودائع فيه.

وفي الخاتمة العامة لهذه الدراسة سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليها، مقترحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري

للدراسة

تمهيد:

تعتبر الودائع المصرفية أهم مصادر الأموال في البنوك بما في ذلك في البنوك الإسلامية لانخفاض تكلفة الحصول عليها مقارنة مع المصادر الأخرى من بين هذه المصادر هي ودائع الادخار أو حسابات الادخار، لذا تسعى البنوك الإسلامية إلى إنعاش معدلات الادخار وتنمية مدخراتها باعتباره من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين النمو في البنك بشكل خاص والدولة بشكل عام، حيث تستهدف كل محاولات التنمية تحقيق زيادة محسومة في الادخار، حيث تلعب عملية الادخار دورا كبيرا في توفير الموارد وترقية الادخار المحلي، باستقطاب العملاء وتحفيزهم على الادخار كل هذا يقضي إلى إحلال جهاز مصرفي فعال فعدم كفاءته يقلل من اهتمام الأفراد.

سنحاول من خلال هذا الفصل، التعرف على البنوك الإسلامية وآلية عملها لتجميع المدخرات بالإضافة إلى دوافع الادخار وأهميته:

وسيكون ذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: ترقية الادخار المحلي وأهميته.
- **المبحث الثاني**: البنوك الإسلامية.
- **المبحث الثالث**: أساليب تعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ترقية الادخار المحلي وأهميته.

يلعب الادخار دورا كبيرا في توفير الموارد المالية، فهو يعتبر ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات ومن أهم مصادر التمويل وأحد عوامل دفع عجلة التقدم لذا من الصعب إعطاء تعريف محدد للادخار وذلك راجع لتطور المجتمعات من جهة ولمفهومهم للادخار من جهة وفي هذا المبحث نتعرف على ماهية الادخار وأنواعه وأثره على المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الادخار و أنواعه.

لقد تعددت واختلفت مفاهيم الادخار حتى أصبح من الصعب اختيار مفهوم واحد، ولقد خلصنا أنه من الجيد استعراض عدة مفاهيم للخروج بمفهوم الادخار.

أولا: تعريف الادخار.

- هو اقتصاد أو اقتطاع جزء من الدخل.
- أو هو اقتطاع جزء من الدخل شرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار.

معنى المحافظة على ما تبقى من الدخل بشرط أن يوجه إلى الاستثمار فقط.[1]

- الادخار هو "الجزء من الدخل الغير المخصص للاستهلاك والذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية، والحسابات لأجل،...).[2]
- يعرف الادخار بأنه "الفرق بين الدخل والاستهلاك. أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءا جزء منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية.[3]

وبهذه التعاريف يمكن القول بأن الادخار هو: توفير جزء من المال وعدم استهلاكه لحين استخدامه في وقت لاحق، أي أنه جزء مخصص لعدم التصرف فيه.

---

[1] إسماعيل رياض، **الادخار في المجتمع الاشتراكي**. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، دون سنة نشر، ص 27.

[2] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة و نضال عباس، **مبادئ في الاقتصاد الكلي.** دار وائل للنشر و التوزيع الأردن، ط1، 2013، ص 134.

[3] حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 131.

ثانيا: أنواع الادخار.

يمكن تقسيم أنواع الادخار إلى نوعين: ادخار إجباري وادخار اختياري.

1-ادخار إجباري:

وهو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو لقرارات الشركات. وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث وفي مقدمة مجالاته المجالات الخمسة التالية:

-نطاق الادخار التقاعدي: المنتمي إلى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لاتساع مجاله ولتمتعه بصفة الاستمرار والثبوت.

-نطاق ادخار الشركات: وهذا النوع من المدخرات يتكون عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم احتياطاتها أو عدم توزيع القسط من أرباحها قصد القيام بالتمويل ذاتي، فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين.

-نطاق الادخار عن طريق الضرائب: إذ تحصل الدولة الكثير من الأموال مما يوفر لها إمكانات أكبر للاستثمار في المشروعات الإنمائية من جهة، وتقليص الاستهلاك من جهة أخرى، ولا سيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير.

-القروض: ويمكن تقسيمها إلى قسمين: القروض الداخلية والقروض الخارجية. إن القروض العامة الداخلية هي الأداة التي يلجأ إليها بسبب شح الادخار الحر وقصور الادخار الإجباري ممثلا في الضرائب. أما القروض الخارجية فهي الأداة التي تلجأ إليها الدولة بسبب قصور التمويل المحلي، ورغبتها في تجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى.

-التمويل التضخمي: إذا لم يتيسر استدراك الفائض الاقتصادي من قطاعات الاقتصاد القومي طواعية بفضل الادخار الحر أو كرها بوساطة الضرائب أو عن طريق القروض فإنه يمكن أن يستحدث ادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل التنمية باسم التمويل التضخمي. والتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي بإصدار نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل خطة التنمية الاقتصادية.[1]

[1] وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**. المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص178.

2- الادخار الاختياري:

هو إدخار فردي نابع من حرية الفرد (العون الاقتصادي) ورغبته بالادخار وهذا دون دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به.

وهو الشكل الأساسي الثاني من أشكال الادخار، حيث يتم عن طريق اقتناء العون الاقتصادي إراديا بالامتناع عن استهلاك جزء معين من دخله وهذا الاستثمار في وقت أخر وذلك قصد إحداث توازن مرغوب فيه من جانب العون، وهذا يبين ما تحصل عليه هذا الأخير من فائدة عاجلة وآجلة ويكون ذلك على ضوء اعتبارات مستقبلية متصلة بالفرد.[1]

وبعبارة أخرى هو الادخار الذي يقوم به الفرد طوعا واستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق.

وتسهم جملة من الإجراءات و السياسات في زيادة حجم الادخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتنميته، ودعم الضمانة والثقة بالادخار وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.[2]

المطلب الثاني: دوافع الادخار، أهميته، أهدافه.

إن للادخار دور وأهمية على المجتمع، كما أن هناك عوامل تدفع الأفراد إلى الادخار.

أولا: دوافع الادخار.

إن الأسباب التي تدفع الأفراد أو الأعوان الاقتصاديين إلى الامتناع عن الاستهلاك أوإنفاق كل دخلهم والتوجه نحو الادخار كثيرة ومختلفة نذكر منها:

- الرغبة في تحسين ظروف العيش وتقوية الوضع الاجتماعي.
- تكوين احتياطي للحوادث والظروف غير المتوقعة.
- الحاجات المستقبلية والتي تعد أكثر أهمية من الحاضر.
- السعي إلى تكوين الثروة وجمعها.

[1] اسماعيل رياض، مرجع سابق، ص 33.

[2] محمد مروان، محمد ظافر، أحمد زهير شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي و الكلي**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 113.

- محافظة الأعوان الاقتصاديين على جزء من رأس مالهم في شكل غير مشغل وذلك لمواجهة عدم انتظام تراكم رأس المال.
- مواجهة بعض التكاليف كدفع الأجور وشراء المواد الأولية.
- الادخار من أجل التوسع في الإنتاج وزيادة الاستثمار.

ثانيا: أهمية الادخار وأهدافه.

إن لدوافع الأفراد اتجاه الادخار أهمية كبرى وأهداف يسعون إلى تحقيقها، كما يهدف الادخار إلى تمكين الفرد والمجتمع من تحقيق أهدافه الأساسية، وتتمثل أساسا في تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية وترقية مستواهم المعيشي وتحسينها والوصول إلى الرفاهية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لكي يتمكن الفرد من التكيف مع البيئة التي يعيش فيها وهذا عن طريق الاحتياطات الناتجة عن الادخار.[1]

كما يساعد على وصول الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي من خلال مساهمته في عملية التنمية الشاملة وتخفيف الضغوط التضخمية إذ أنه يحد من الاستهلاك وبالتالي التخفيف عن الطلب الكلي ومنه تحقيق الاستقرار النقدي.[2]

كما يساهم الادخار كذلك في ترقية الدولة وجعلها ذات قرار سياسي مستقل عن الضغوطات الأجنبية والمؤسسات المالية، وكذا الحفاظ على مكتسباتها الداخلية.[3]

المطلب الثالث: أثر الادخار المحلي على المتغيرات الاقتصادية.

باعتبار الادخار من أحد المتغيرات الاقتصادية إذن يرتبط ويتأثر بباقي المتغيرات الاقتصادية، وفي هذا المبحث سنتطرق لبعض المتغيرات الاقتصادية، مبرزين العلاقة والأثر بينها وبين الادخار.

---

[1] جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي " var" (1970_2004)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005_2006، ص32.

[2] نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، جامعة عمان،2007، ص 232.

[3] جنيدي مراد، مرجع سابق. ص36.

أولا: أثر الادخار على الاستهلاك و الاستثمار.

تربط الادخار علاقات اقتصادية بالاستثمار، كما يتأثر بعمليات الاستهلاك وسوف نعرض علاقة الادخار بهما فيما يلي.

01_ أثر الادخار على الاستثمار.

يظهر جليا شكل التكامل بين الادخار و الاستثمار في أن عملية تمويل الادخار تكون موجهة لتكوين الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا الأخير المحقق(الاستثمار) يمكن أن يزيد من الدخل، ومن ثم يزيد معدلات الادخار، فإن الدور الذي تؤديه القدرة على الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي يقدر بكثير جدا من ذلك الدور الذي تؤديه الميل الادخار. وبالتالي فإن الفصل بينهما يكاد يكون مستحيلا، ولكن مع ذلك فإن استقلال كل منهما عن الآخر يمكن أن يكون في بعض النقاط التالية:

- قد يختلف كل من الادخار والاستثمار في القائمين على كل منهما، بالإضافة إلى الاختلاف على مستوى الأهداف الرئيسية لكل منهما، فنجد على سبيل المثال أن المدخر يسعى دائما إلى محاولة زيادة الذمم المالية، ولا يتوقف حجم مدخراته إلا على عوامل متعددة، من أهمها التغييرات في دخله المتاح، أما في المستثمر (صاحب المشروع) فهو يهدف إلى تكوين رأس مال أو إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية، و يتوقف حجم هذا الاستثمار على عوامل وظروف متعددة، بالإضافة إلى حسابات اقتصادية وتوقعات غير مؤكدة النتائج.

- يعتبرالادخار بصفة عامة ظاهرة عالمية لأنه لا يعتبر مغامرة، أو مجازفة، أما الاستثمار فهو ظاهرة تتم على أساس توقعات لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

- وفي الاقتصاد النقدي المعاصر يمكن القول أن كلا من الادخار و الاستثمار يعتبر من التدفقات، فالأول هو عبارة عن فرق بين تدفقين هما الدخل و الاستهلاك، و الثاني هو تحويل الادخار إلى رأس مال.[1]

[1] جنيدي مراد، مرجع سابق. ص 36.

02_أثر الادخار على الاستهلاك.

يعتبر الاستهلاك مفهوما منافسا للادخار، الذي يعد نوعا من التنازل المؤقت عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح فترات مستقبلية أكثر إلحاحا. ورغم تعارض المفهومين في المقصد والهدف فإنه ثمة طرقا وحلولا وسطا يمكن معها للمجتمعات أن تشبع رغباتها في الاستهلاك، مع تحقيق معدلات من الادخار، تمكنها من تحقيق معدلات نمو على مستوى الاقتصاد الكلي. فمن الممكن تقسيم الدخل إلى استهلاك وادخار، عبر موازنة معقولة بينهما يمكن من خلالها الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب.ودالة الادخار مرتبطة مباشرة بدالة الاستهلاك، فكلما نمى الاقتصاد، فإن القدر من الدخل الذي لم يستخدم للأغراض الاستهلاكية يمكن أن يتوقع نموا أيضا. وتتوقف السرعة التي تنمو بها المدخرات على نفس المجموعة من العوامل التي تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي. كما تمثل نسبة الادخار التي تزيد عند نمو الدخل، الميل الحدي للادخار، وحيث أن كل زيادة في الدخل سوف تخصص إما للاستهلاك أو الادخار، فإن مجموع النسبة التي ادخرت والنسبة التي استهلكت–الميل الحدي للاستهلاك–يكون مساويا للواحد صحيح وهذا ما يدل على العلاقة المكملة بين الادخار و الاستهلاك[1]

ثانيا: أثر الادخار على النمو الاقتصادي والعمالة.

في هذا الجزء سنتطرق إلى إبراز العلاقة بين الادخار والعمالة والنمو الاقتصادي

1_ أثر الادخار على النمو الاقتصادي.

إن نمو الاقتصاد لا يعبر عنه بالضرورة بما ينتج لكن بما هو قادر على إنتاجه.[2]هذا الأخير "النمو الاقتصادي" يعني التغير بالزيادة المتواصلة في الناتج الوطني بصفة عامة، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج بصفة خاصة، انطلاقا من هذا المفهوم للنمو الاقتصادي ومفهوم الادخار الذي يعبر كما سبق وأن أشرنا: الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي والموجه نحو الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال والذي يخضع لمحددات منها:

---

[1] أحمد سلامي، **الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014_2015، ص27.

[2] كبير مولود، **الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1970_2004)**. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، (2006_2007)، ص71.

نمو الدخل الحقيقي في الاقتصاد الوطني فإن هذه المقدمات تؤدي إلى نتيجة تتمثل في التأثير العام لتغيرات معدلات الادخار في معدلات نمو الدخل الحقيقي وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي تمثل العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي إذن فهي علاقة طردية، فكلما زادت معدلات الادخار الذي يوجه بدوره إلى الاستثمار هذا يؤدي إلى حدوث زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

لذلك يجب على السلطات العامة من أجل إنعاش النمو أن تضع تحت تصرف المؤسسات الإنتاجية وبصفة دائمة فائض من رؤوس الأموال ولكنه عندما توجه نسبة معتبرة من الادخار نحو الاستثمارات غير المنتجة أو ضعيفة الإنتاج فإن ذلك يلحق ضررا بالنمو و في هذه الحالة يمكن القول أن هناك إفراط في الادخار.

2_أثر الادخار على العمالة.

عندما يكون هناك نقص في الادخار فإن هذا الأخير يصبح عاجزا على تغطية تكاليف الاستثمار و للتخلص من هذا العجز يجب تعبئته فعالة لادخار العوائل ويرفع الإنتاج إذا كانت هناك" قدرات إنتاجية غير مشتغلة" و للوصول إلى هذين الهدفين يجب الإبقاء على الأسعار في معدل مستقر في حين إذا كان هناك فائضا في الادخار فإن هذا يؤدي إلى تقليص حجم الإنتاج، و في هذه الحالة العوائل خشية فقدان مناصب عملها و تدهوره أوضاعها تلجأ إلى الاكتناز، إن هذا الادخار الذي يتكون بهذه الطريقة تؤدي الى تخفيض جديد.[1]

[1] كبير مولود، مرجع سابق، ص71.

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية.

تمثل البنوك الإسلامية تجسيدا حيا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي و جزء من نظام الإسلام، ويعتبر وجودها ضروريا للمجتمع المسلم كما أن العمل المصرفي أثبت حضورا متميزا على الساحة المصرفية. من خلال الأنشطة الاستثمارية والمصرفية التي يمارسها، و لمعرفة حقيقة البنوك الإسلامية يتم التطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

أعطيت للبنك الإسلامي عدة تعاريف التي على رغم اختلافها في التعبير إلا أنها تجتمع معظمها في المضمون الأساسي.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية.

- إن التعريف الشائع للبنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء.[1]
- مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها و يحقق هدف التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للشعوب و المجتمعات الإسلامية.[2]
- يعتبر البنك الإسلامي أحد المؤسسات المالية الإسلامية فهو جزء من كل في نظام المعاملات في الشريعة الإسلامية التي من أهم خصائصها أنها إيمانية والغرض المهيمن عليها هو تنفيذ ما أمر الله به ومنع ما نهى عنه، فالهدف من التعامل ليس انطلاق الناس في تحقيق مصالحهم الخاصة فقط إنما الهدف منه إقامة المصالح الشرعية ودرء المفاسد التي تنهى عنها الشريعة الغراء.[3]
- يقوم البنك الإسلامي بكافة العمليات المصرفية اللازمة للمعاملات المختلفة و يقوم باستثمار الأموال في جميع نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة و المتنوعة وذلك طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[4]

---

[1] لنا محمد إبراهيم الخماش، **البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي و الزكاة**. أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة نابلس، فلسطين،2007، ص8.

[2] محمد حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001، ص90.

[3] عوف محمد الكفراوي، **البنوك الإسلامية التقود والبنوك في النظام الإسلامي**. مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،1998، ص141.

[4] المرجعنفسه، ص141.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن البنوك الإسلامية ليست فقط لا تتعامل بالفائدة إما تتبنى في جميع معاملاتها أسس و ضوابط الشريعة الإسلامية إذن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية مالية نقدية لا تتعامل بالفائدة لا أخذا ولا عطاء كما تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطاتها و إدارتها بمقاصد الشريعة الإسلامية كما تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية و تقدم اجتماعي للشعوب الإسلامية.

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية.

تعمل المصارف الإسلامية على تلبية متطلبات اقتصاديات الدول ومجتمعاتها وتنفرد بعدة خصائص تميزها عن غيرها من المصارف:

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية و الاستثمارية(انسجام بين العقيدة والشريعة، الدين والدنيا، الإيمان والمعاملات والسلوك، فيشعر المؤمن بالراحة النفسية والطمأنينة الذاتية كما أن أعمال المصارف الإسلامية تعد عبادة للتقرب إلى الله).[1]
- عدم التعامل بالفائدة (الربا)،[2] الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية هو تطهير العمل المصرفي من إثم الربا إذن لا تتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة أو متخفية ثابتة أو متحركة.[3]
- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود

فهي لا تقترض أو تقرض نقودا، و إنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله[4]، لتساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية.[5]مطبقة في ذلك أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.[6]

---

[1] أحمد عبد العفو مصطفى العليات، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نابلس، فلسطين، 2006، ص16.

[2] العماري حسن سالم، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**. ورقة بحث مقدمة لمؤتمر العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، 2_3 جولية، 2005.

[3] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف: السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية الدول التجارية والإسلامية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص66.

[4] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 69.

[5] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2004، ص20.

[6] أحمد عبد العفو، مرجع سابق، ص16.

- التمسك بالقاعدة الذهبية: تتمثل هذه القاعدة في قاعدة الحلال و الحرام، حيث تعمل البنوك الإسلامية على تطهير معاملاتها المصرفية من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بالموجهات الإسلامية الأخرى والتي تتمثل في:
- قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الربح بقدر الاستعداد لتحمل المخاطر.
- لالتزام بقاعدة الخراج بالضمان.
- قاعدة الاستخلاف في المال. المال مال الله والبشر مستخلفين فيه.[1]

– بنوك متعددة الوظائف: فالبنوك الإسلامية هي بنوك تجارية، بنوك أعمال، استثمار وبنوك التنمية.[2]

– النشاط الاجتماعي والثقافي ومراعاة القيم والأخلاق: مثلا تحرص المصارف الإسلامية على التعامل مع أصحاب المهن الصغيرة. الحرف الفردية بنفس حرصها على التعامل مع كبار التجار فهي تفتح المجال للمواطن لتنمية موارده المحلية وزيادة دخل الفرد.[3]

– تقديم مجموعة من الخدمات لا تقدمها المصارف الربوية، كالقرض الحسن وصندوق الزكاة.

– خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية بالإضافة للرقابة المالية والإدارية والمصرفية. ونجد أنها تنفرد هذه الرقابة وتتميز بها عن باقي المصارف الربوية.[4]

ثالثا: أهمية المصارف الإسلامية.

تعد المصارف عصب الاقتصاد ومحركه لما لها من أهمية نبينها في ما يلي:[5]

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

---

[1] عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك. رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق غير منشورة.** جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 12.

[2] جميل أحمد، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980–200)**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص77.

[3] أحمد عبد العفو مصطفى العليات، مرجع سابق، ص 16.

[4] المرجع نفسه، ص 17.

[5] أحمد عبد العفو مصطفى العليات، مرجع سابق،ص15.

المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال، ومصادر الأموال في الصيرفة الإسلامية تقسم إلى مصادر ذاتية ومصادر خارجية.

أولا: موارد ذاتية.

هي تلك المتأتية من أصحاب المصرف في شكل استثمارات في أسهم رأس المال من المساهمين في المصرف الإسلامي، وكذلك الجزء المستقطع من الأرباح السنوية غير الموزعة الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطات النقدية، ويتم الاعتماد بالأساس على أصحاب الأسهم العادية للحصول على الموارد المالية الكافية، بالشكل الذي يتيح للمصرف الإسلامي إمكانية العمل والتنافس في ممارسة نشاطه في السوق، وتتكون المصادر الداخلية من الآتي:

أ- رأسمال الأسهم المدفوع.

وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه. ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، فضلا عن تضاءل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف، ويعرف البعض مساهمات المؤسسين أو الأسهم العادية في المصارف الإسلامية بأنها عبارة عن الرأسمال الخاص الذي يبدأ به البنك نشاطه عند تأسيسه، وعندما يزاول البنك نشاطه ويحتاج إلى المزيد من الأموال يمكنه إصدار أسهم جديدة، وبذلك تكون مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للمصرف.[1]

ويتكون رأس المال المدفوع من حسابين:

1- **رأس المال الأساسي:** ويتمثل في القيمة الإسمية للأسهم التي يتم الاكتتاب فيها ودفعها، حيث يتم ذكر رأس المال المدفوع من جانب المساهمين حتى إذا تم تحصيل كامل قيمة السهم فإنه يذكر فقط بقيمته الإسمية.

2- رأس المال الإضافي: ويتضمن قيمة الزيادة المحصلة من حملة الأسهم عن القيمة الإسمية للسهم (في حالة إصدار أسهم جديدة إضافية)، حيث يذكر رأس المال الأساسي فقط بالقيمة الإسمية للسهم،

[1] محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1990، ص 54.

والفرق بقيد في بد رأس المال الإضافي، ويطلق عليه اسم (رأس المال المدفوع بالزيادة) وكذلك (علاوة إصدار أسهم)، ويعتبر هذا الأخير أحد حسابات حقوق الملكية.[1]

ب–الاحتياطات: هي مبالغ مالية تقتطع بنسب معينة من صافي أرباح المصرف الإسلامي بغرض تدعيم المركز المالي للمصرف، ولذلك فإن هناك أنواعا من الاحتياطات منها:

1– الاحتياطي القانون: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها المصرف الإسلامي فإن جزء من الأرباح سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للمصرف على مقدار هذه النسبة.[2]

2– الاحتياطي الاختياري: هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا (غير إجباري) ولا تعاقديا، بل يقترح من مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.[3]

3– احتياطات أخرى: وإلى جانب هذه الاحتياطات "تفرض القوانين والأعراف المحاسبية على البنوك بصفة عامة، تكوين احتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، كما تلزمها بحد معين، تقتطعه لمواجهة أية خسائر قد تحدث بالنسبة لهذه الديون، ويختلف هذا الحد بحسب الدول والضوابط التي تستعملها المصارف،[4] كما تخصص هذه الاحتياطات لمواجهة الخسائر التي قد تحق بالمصرف، وفي هذه الحالة فهي تمثل غطاءا ماليا تعويضيا إذا كانت الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود (القانوني أو الإجباري) وهذا قليل الحدوث في الظروف الاقتصادية العادية.

ج– الأرباح المحتجزة أو المرحلة: يحدد النظام الأساسي للمصرف الإسلامي واستنادا إل ما يقرره مجلس إدارة المصرفي نهاية كل سنة مالية، وبعد تصديق جمعيته العمومية وذلك بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وترحل إلى الأعوام اللاحقة، وبإمكان المصرف إضافتها إلى الاحتياطي العام، أو تتخذ لزيادة رأس مال المصرف الإسلامي، وتعد هذه الأرباح غير الموزعة موردا ذاتيا(داخلي) من موارد

---

[1] عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية**، مجموعة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط1، 2004، ص 361.

[2] محمد بوجلال، مرجع سابق، ص 53.

[3] ميلود بن مسعودة، **معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية**. مذكرة ماجستير في العلوم الإسلامية تخصص إقتصاد إسلامي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007–2008، ص25.

[4] عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**. المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000، ص 200.

المصرف الإسلامي تستخدم في توسيع نشاط المصرف وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للمصرف قوة لمنافسة المصارف الأخرى.[1]

د–المخصصات.

هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوما وقت حدوثه أو مقداره بدقة ولذلك يقال: إن المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة، أو إنفاقا لم يصرف بعد، فإذا ما أتيحت وظيفه إلى حين الحاجة إليه، فإن الأرباح التي قد تتولد عنه لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم، ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين. وعموما فإن حقوق الملكية يبلغ وزنها النسبي المتوسط مقارنا بإجمالي موارد المصارف الإسلامية حوالي 7%، وهذا الوزن يظل قريبا من المتوسط السائد في المصارف التقليدية، ولذلك يكون التحرك نحو رفع هذه النسبة أمر شديد الأهمية، خاصة في ظل حالات الاستغراق في الديون المتعثرة التي تعاني منها بعض المصارف الإسلامية.[2]

ثانيا : الموارد الخارجية.

وتتمثل في الودائع بمختلف أنواعها التي تشكل المصدر الرئيسي للأموال لدى البنوك الإسلامية شأنها في ذلك شأن البنوك التقليدية إلا أن هناك اختلافات بين طبيعة هذه الودائع من حيث درجة المخاطر والعوائد وتتمثل هذه الموارد في ثلاثة أنواع[3]:

أ. حسابات الاستثمارات:

تضم حسابات الاستثمار أموال المستثمرين الذين يودعونها في المصرف ليضارب بها وفق عقد المضاربة وحتى من أجل معين، ولا يضمن البنك لا أصل الوديعة ولا أي عائد منها، فهي تفويض من صاحبها

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط1، 2004، 116.

[2] ناصر الغريب، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**. اتحاد المصارف العربية، مصر، 2002، ص 186.

[3] ابراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات**. صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2013، ص 4.

للمصرف باستثمارها، فهي بذلك الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال بغرض قيام المصرف الإسلامي وهو المضارب هنا باستثمارها، وتنقسم هذه الودائع إلى قسمين[1]:

1. **ودائع استثمارية عامة:** لا يوجد فيها تحديد مجالات الاستثمار والتوظيف وللمصرف الإسلامي كامل الحرية في توظيفها، و تشترط الاتفاق على نسبة وتوزيع الربح مقدما من الناحية الشرعية .
2. **ودائع استثمارية مقيدة(مخصصة):** يلتزم المتصرف بالاستثمار في المجالات التي يحددها صاحب الوديعة في إطار المضاربة المقيدة، ويوزع العائد حسب نتيجة الأعمال.

وتعتبر الودائع الاستثمارية البديل للودائع الآجلة لدى المصارف التقليدية، وهي تلك الأموال التي في الغالب لا يستطيع أصحابها استثمارها بأنفسهم فيفوضون المصرف الإسلامي لاستثمارها أو إلى من يقوم بذلك على أساس نظام المشاركة في الربح و الخسارة، وعادة ما تكون في تمويل المشاريع المتوسطة و طويلة الأجل.

وتتمثل الودائع الاستثمارية السند الأساسي لعمليات المصرف الإسلامي، فالأموال المودعة بغرض الاستثمار تمثل المورد الذي تتحقق عن طريقه الأرباح التي تعود على أصحاب الأموال من ناحية، والتي تكفل تغطية مصاريف المصرف الإدارية من ناحية أخرى، فالمصرف الإسلامي من خلال هذا النشاط إنما يقرر مبدءا هاما من المبادئ الإسلامية يتمثل في تقرير العمل كمصدر للكسب، بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا له، و مبدأ المشاركة في الغنم والغرم بديلا عن اعتبار الغنم المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابت، لذلك يجب على المصارف الإسلامية الحرص على استخدام ما يصل إليها من هذه الأموال في مختلف الاستثمارات، ولا ينبغي أن يعطل جزءا منها دون استخدام.[2]

ب. الحسابات الجارية.

وهي الأموال التي يقدمها المتعاملون للمصرف دون قصد الاستثمار، ولكن قد يدفعهم لإيداعها في هذه الحسابات حاجتهم إلى الانتفاع بخدمة التعامل عليها بالشيكات، أو الانتفاع بالخدمات المصرفية التي يمكن أن يقدمها المصرف، أو الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة لديهم في مكان آمن خشية السرقة والضياع، فمثل هذه الحسابات في حركة مستمرة وعلى درجة عالية من السيولة، ومن حق صاحب الحساب أن يودع ويسحب من حسابه في أي وقت، وبأي مبلغ يشاء طالما أن رصيد حسابه يسمح

[1] فيصل شياد، **المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة**. دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ط1، 2015،ص42.

[2] محمد الوطيان، **البنوك الإسلامية**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 200، ص 107.

بذلك. والمتتبع لأقوال الفقهاء في العقود، يجد أنهم يبنون أحكامهم على القاعدة الشرعية المعروفة من أن: (العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني وليست للألفاظ والمباني). ومن ثم فإنه لا يغير من تكييف المعاملة أن يطلق عليها حساب أو وديعة أو غيرها من الأسماء، إذ العبرة بحقيقة المعاملة ذاتها، وقد اتفقت آراء الباحثين والمفكرين على أن التكيف الشرعي للحسابات (الودائع الجارية) لا يخرج عن كونه قرضا، ومن ثم فإنه يجب أن يخضع لكافة الشروط وأحكامه هي:

1- إنه متى أودع المبلغ في الحساب صار ملكا للمصرف، وأصبح في ذمته كدين لصاحب الحساب (المقرض).

2- يلتزم المقترض بالوفاء به، ويضمن رده في موعده أو في أي وقت، فيده على المال يد ضامنة وليست يد أمانة .

3- يحرم أي نفع يجره القرض لصاحب الحساب، سواء كان بزيادة في القرض أو بأي نفع خرج من القرض إن كان ذلك بشرط أو تواطؤ أو بمعلومية، أما إذا كان مجرد إحسان من المقترض فيجوز ذلك.

4--إذا حدثت خسارة عند استخدام أرصدة هذه الحسابات فيتحمل الخسارة المصرف، وفي حالة الربح يحصل عليه المصرف بالكامل وذلك تطبيقا للقاعدة الفقهية التي تقول (الخراج بالضمان).إلا أن نتائج التطبيق قد أوضحت أن وزن الموارد والتي تتدفق من خلال هذا النوع من الحسابات وما يأخذ حكمها في حدود 10%في المتوسط من إجمالي موارد المصارف الإسلامية، وهو وزن يعتبر محدودا نسبيا إذا ما قورن بوزن حسابات الاستثمار بنوعيها العام والخاص التي تتجاوز 70 %تقريبا[1].

ج- حسابات التوفير.

تتسم هذه الحسابات في الغالب بصغر مبالغها واستمرار الحاجة إليها، ولذلك يزداد عدد المودعين فيها، لأنها ترتبط بمعظم المدخرين الصغار وهم أكثر المدخرين عددا، ومن خلال أعدادهم الكبيرة هذه يمكن أن تتجمع مبالغ لا بأس بها لدى المصارف الإسلامية، والتي يفترض أنها تسعى لجذبها، وبالذات الذين لا يتجهون نحو التعامل مع المصارف التقليدية، بسبب تعاملها بالفائدة التي تمثل الربح المحرم شرعا، وأن هذه الودائع تعتبر مهمة نتيجة إمكانية توظيفها في استخدامات قصيرة

[1] ناصر الغريب، مرجع سابق، ص 191-192.

ومتوسطة الأجل، ومن خلال تفويض المصرف الإسلامي في الاستثمار المشترك لها على أساس المضاربة المطلقة غير المقيدة، وتتمثل بعض شروط هذه الحسابات وسماته[1] في:

1- يكون السحب على هذه الحسابات شخصيا، ولا يتم استخدام الشيكات.

2- تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحديد الحد الأعلى للإيداع في هذا الحساب وذلك اعتمادا على الحالة الاقتصادية ومراعاة لمصلحة المودعين، حتى لا يكون هناك احتكار، من قبل قلة من المودعين أصحاب الودائع الكبيرة، ومراعاة إمكانية استثمار الودائع هذه لمصلحة المودعين ومصلحة المصرف وبحيث لا يستحوذ قلة من المودعين الكبار في هذه الحسابات على العوائد التي تتحقق نتيجة استثمارها.

3- لصاحب الحساب الحق في سحب أي مبلغ كان، وبحدود وديعته في هذا الحساب، وقد تشترط بعض المصارف الإسلامية مبلغ السحب، وفي حال زيادته عن هذا المبلغ المحدد فإنها تطلب من المودع ضرورة إخبار المصرف قبل فترة معينة من السحب، حتى يتم إمكانية توفيراستخدام الأموال المودعة في حسابات التوفير هذه في الاستثمار بصورة أكبر.

4- تفرض بعض المصارف الإسلامية فترة معينة لبدء مشاركة الأموال المودعة في حسابات التوفير هذه في الأرباح، كأن تكون في بداية الشهر الذي يلي الإيداع، وكذلك تفرض عدم المشاركة في الأرباح للشهر الذي يتم سحب المبلغ فيه.

5- تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحديد حد أدنى لفتح الحساب يختلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى، وقد تقرر عدم المشاركة في الأرباح إذا قل المبلغ عن الحد الأدنى هذا، ويفترض معرفة أصحاب الحسابات بذلك مسبقا.

6- لأن حسابات التوفيريكون السحب عليها مستمرا نتيجة أن المودع بحاجة إليها وهذا يجعل سيولتها مرتفعة، ومن ثم تخفض بعض المصارف الإسلامية من نسبة حسابات التوفير التي تدخل في المشاركة في الأرباح كأن تكون النسبة المنخفضة 50%، وذلك لأن حسابات التوفير لا تمثل ودائع مقيدة، أي أن السحب عليها بأي مبلغ وفي أي وقت بحدود مبلغ الوديعة في الغالب إلا إذا تضمن غير ذلك.

[1] خلف فليح حسن، **البنوك الإسلامية**. عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 208-211.

المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصرف الإسلامي.

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من صيغ التمويل فمنها ما يقوم على المشاركة في الأرباح (مثل المشاركة والمضاربة، أو تقوم على الموجودات (المرابحة والإستصناع على بيع وشراء الموجودات، والإجارة التي تقوم على بيع المنافع هذه الموجودات).

أولا: صيغة التمويل المضاربة.

هي التقاء رأس المال بالخبرة و العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا أثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب. و يكون دور البنك هنا في تمويل أصحاب المشاريع الإنتاجية و ذوي الخبرة العلمية و الفنية في المجالات المختلفة و تمكينهم من إقامة مشروعاتهم و التي غالبا ما تكون صغيرة و متوسطة الحجم.[1]

المضاربة لغة: المضاربة على وزن مفاعلة مشتقة من الفعل ضرب[2]، و هي مأخوذة من الضرب في الأرض و هو السير و السعي فيها ،كما في الآية الكريمة في قول الله تعالى: (...و آخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله...) سورة المزمل الآية 20 والتي تفيد السعي بهدف الكسب و الرزق، و قيل إن أصل التسمية من أن المضارب و الممول يضرب كل منهما بسهم من الربح، أما تسميتها بالإقراض والمقارضة فيرجع إلى أن الممول يقتطع جزءا من ماله ويسلمه للمضارب فيكف يده عن هذا الجزء وهي بذلك تختلف عن مفهوم القرض العادي.[3]

المضاربة اصطلاحا: المضاربة الشرعية في جوهرها عقد بين طرفين يقدم طرف رأس المال (الممول)، والآخر العمل (المضارب)، على نسبة معلومة شائعة من الربح إذا تحقق، وإذا لم يتحقق ربح استرد الممول أصل رأس المال و خسر المضارب مهوده و إذا خسرت المضاربة وقعت الخسارة على رأس المال

والمضارب يخسر جهده.[4] ويعرف ابن عابدين المضاربة بقوله :"شركة بمال من جانب وعمل من جانب آخر و المضارب أمين وبالتصرف وكيل وبالربح شريك وبالفساد أجير.[1]

---

[1] الشرع مجيد، **النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية**. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، 2003 ص11.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**. بيروت، ج 02، ص32.

[3] عاشور يوسف، **مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية**. مطبعة الرئيسي للطباعة والنشر، غزة، 2002، ص 274-275.

[4] مشهور أميرة عبد اللطيف، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص293.

ثانيا: أشكال صيغة التمويل بالمضاربة.

تتميز صيغة التمويل بالمشاركة عدة أشكال نذكرها كالآتي:

1. صيغة التمويل بالمضاربة الثنائية: تتكون من طرفين أحدهما يقدم المال والثاني أو الآخر يقدم العمل والجهد والإدارة.

2. صيغة التمويل بالمضاربة الجماعية: هي المضاربة المشتركة متعددة الأطراف وتدل على تعدد الأطراف المشاركة من ناحيتي أرباب العمل وأرباب الخبرة والعمل[2].

3.صيغة التمويل بالمضاربة المطلقة: أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وطبيعة العمل ومن يعامله[3].

4. صيغة التمويل بالمضاربة المقيدة: هي التي قيدت بزمان أو مكان أو نوع أو متاع معين أو بائع أو مشتري، ولرب المال تقييد المضاربة عند إنشاء العقد، كما أن له تقييدها بعد إنشاء العقد متى كان رأس المال موجودا لم يتصرف فيه المضارب[4].

ثانيا: صيغة التمويل بالمشاركة.

من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية التمويل بالمشاركة.

المشاركة لغة: هي توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشيوع، وفي الاصطلاح الفقهي: هي اختلاط نصيبين فصاعدا بحيث لا يتميز نصيب أحدهما عن غيره[5].

---

[1] محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عبدين الدمشقي، **رد المحتار على الدر المختار**. دار الثقافة والتراث، دمشق، ج 05، ص 646.

[2] صوان محمود، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 160.

[3] حمدان عبد المطلب، **المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 19.

[4] شرف الدين عبد العظيم، **عقد المضاربة بين الشريعة والقانون، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية**. مصر 2001، ص 21.

[5] أرشيد محمود، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2001، ص، 33-35.

تعد صيغة التمويل بالمشاركة من الصيغ الأساسية التي تقوم عليها البنوك الإسلامية، فهي تبرز فكرة كون البنك الإسلامي ليس مجرد ممول ولكن مشارك للمتعاملين معه، وأن العلاقة التي تربطه معهم هي علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائمة بمدين، كما هو الحال في البنوك التقليدية. ومن منطلق هذه

العلاقة تبرز أيضا بوضوح فكرة مشاركة البنوك الإسلامية للمتعاملين معها لتحمل المخاطر التي قد تتعرض لها العمليات التي يقومون بها مادام ذلك بدون تقصير من جانبهم[1].

وتختلف المشاركة عن المضاربة في كون صاحب الجهد يملك إلى جانب جهده، جزءا من المال، ولكنه غير كاف للقيام بنشاطه، فيضطر إلى اللجوء إلى طرف آخر ليقدم له ما يحتاجه من مال. و يتقاسم الطرفان الربح والخسارة، بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقا فالمشاركة تقتضي وجود جهة تملك المال وجهة تملك المال والجهد معا.

وعادة يتولى العميل مباشرة العمل التنفيذي الاقتصادي الممول، والإشراف عليه وإدارته باعتباره صاحب المعرفة بتفاصيله كافة، ولديه الخبرة الكاملة في التعامل، وعنده الدراية بفنونه و تعاملاته، وبما يمكنه من النجاح في هذا النشاط. ويتفق الطرفان بموجب عقد المشاركة على نسب توزيع ناتج النشاط سواء أكان ربحا أم خسارة.

ثانيا: أشكال صيغة التمويل بالمشاركة.

1. التمويل بالمشاركة الثابتة: وهي أن يقوم البنك بالإسهام في مشروع مع شريك آخر وتكون فيها حصص الشركاء ثابتة طيلة مدة بقاء المشروع أو الصفقة، إلا إذا تخلى أحد الشركاء بمحض إرادته عن بعض حصته أو كلها بالبيع أو غيره ويجوز أن يكون في مشروع طويل الأجل أو صفقة واحدة أو صفقات متعددة[2].

2. التمويل بالمشاركة المتناقصة(المنتهية بالتمليك).

وفيها يتفق البنك مع العميل على تحديد حصة لكل منهما في رأس مال الشركة حيث يحدد نصيب كل من البنك وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموع الشيء موضوع الشراكة بحيث يحصل كل من

[1] لنا محمد إبراهيم، مرجع سابق. ص 26.

[2] سعد الله رضا، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1995، ص 185.

الشريكين على نصيبه من الإيراد المتحقق ويعطى العميل الحق في أن يشتري من الأسهم المملوكة للبنك عددا معينا كل سنة بحيث تتناقص الأسهم الموجودة في حيازة البنك إلى أن يتم تمليك شريك البنك الملكية كاملة[1].

ثالثا: صيغة التمويل بالإجارة.

الإجارة لغة: وهي مشتقة من الأجر.

الإجارة اصطلاحا: هي تمليك منافع مباحة مدة معلومة بعوض، أو هي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة، ويمكن تعريفها أيضا بأنها بيع منافع والإجارة بمفهومها البسيط تتضمن علاقة بين طرفين وهما المؤجر والمستأجر[2].

وتعتبر الإجارة نظاما تمويليا متطورا للخدمات المصرفية التقليدية، لأنه يتجاوب مع الاحتياجات التمويلية للشركات المنتجة لأحدث الابتكارات من آلات إنتاجية و معدات، وفي نفس الوقت تقدم الخدمات إلى رجال الأعمال الذين يرغبون في تجديد أصولهم الرأسمالية، من خلال عملية استئجار تلك الأصول بدفعات تجارية تتناسب مع قدراتهم المالية على السداد.

أشكال صيغة التمويل الإجارة.

1. التمويل بالإجارة التشغيلية.

وهذا النوع يقوم على تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى إلى شخص آخر، وهذا النوع يعتبر عملية تجارية أكثر منها مالية، والمصرف مسؤول عمليا عن جمع النفقات على الأصل من صيانة أو تأمين وغير ذلك[3].

2. التمويل بالإجارة التمليكية أو المنتهية بالتمليك:

وتتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع بمبلغ رمزي في نهاية مدة الإيجار وذلك بعد سداد جميع أقساط الإيجار المتفق عليها وهذا التأجير المنتهي بالتمليك يصون مبدأ التخصيص الأمثل للموارد من حيث الاستخدام والصيانة للأجهزة والمعدات المستأجرة لأنها ستؤول إلى المستأجر في النهاية[1].

[1] عزي فخري، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2002، ص 40.
[2] عاشور يوسف، مرجع سابق. ص 232.
[3] عاشور يوسف، المرجع نفسه. ص 232.

رابعا: صيغة التمويل بالمرابحة.

وتعرف صيغة التمويل بالمرابحة على أنها:

المرابحة لغة: مفاعله من الربح أي الزيادة أو النماء في التجارة أو الزيادة على رأس المال[2].

المرابحة اصطلاحا: هو البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم.[3]

تعتبر عمليات المرابحة من أكثر صيغ الاستثمار التي تتبعها البنوك الإسلامية لقلة المخاطرة فيها وكونها تشكل رافدا أساسيا للتدفقات النقدية الداخلة للبنك الإسلامي.

والمرابحة هي أحد بيوع الأمانة التي تقوم على قيام البائع بكشف الثمن الذي كان قد اشترى به السلعة لمن يرغب في شرائها منه.

وبيع المرابحة من العقود الشرعية التي تعامل بها الناس منذ قديم الزمان وحتى يومنا هذا، ولما كانت عمليات المرابحة من بيوع الأمانة فلا بد من أن يكون الثمن الأول معلوما وأن يكون الربح أيضا معلوما.

خامسا: صيغة التمويل بالإستصناع.

ويمكن تعريفه على أنه:

الإستصناع لغة: هو طلب الصنعة، أي أن يطلب الشخص من آخر صناعة شيء له، ومعنى ذلك أن اللغة قيدت مجالها في الصناعة، فلو طلب شخص تجارة أو زراعة، فلا يسمى ذلك لغة إستصناعا.[4]

الإستصناع اصطلاحا: فهو عقد يشتري به في الحال شيء مما صنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد[5].

هو أسلوب من أساليب التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو تعاقد على شراء ما سيصنع حسب المواصفات المتفق عليها، ومثال على ذلك أن يطلب طالب التمويل (الصانع) من

---

[1] لنا محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 29.

[2] حسين فياض، **بيع المرابحة في المصارف الإسلامية**.المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 19.

[3] أبو زيد عبد العظيم، **بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية**. دار الفكر، دمشق، 2004، ص 38.

[4] لنا محمد إبراهيم، مرجع سابق. ص 32.

[5] رشيد محمود، مرجع سابق. ص 117.

البنك صناعة أي نوع من المعدات بحيث يقوم البنك بشراء المواد الأولية وبيعها إلى الصانع مقابل ثمن معين يتم سداده، إما عند توقيع العقد أو تدريجيا خلال إتمام العمل. إن البنك يستخدم هذا الأسلوب لتمويل الصناعات

المختلفة والإنشاءات العمرانية بحيث يتم تقسيط ثمن الإستصناع على دفعات متفق عليها ويتم الدفع للصانع فورا أو حسب تطور مراحل الإنجاز، كما يمكن للبنك أن يمثل الصانع أو العامل في عقد الإستصناع بأن تطلب منه بعض الشركات و المؤسسات أو الحكومات منتجات صناعية معينة، فيقوم هو ومن خلال ما يمتلكه ممن شركات و مصانع، بإنتاج تلك المصنوعات، وسواء أكان هذا أو ذاك، فإنه يمارس عملية التمويل وتوظيف ما لديه من أموال[1].

[1] لنا محمد إبراهيم، مرجع سابق ص 32.

المبحث الثالث: أساليب تعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية.

يعتبر الادخار مصدرا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات وتمثل المصارف مؤسسات وسيطة (وساطة مالية) تعمل على تجميع وتعبئة المدخرات، من أصحابها وتوجيهها للاستثمار من خلال الأوعية الاستثمارية المختلفة، ويعتبر المادة الخام التي يمكن للمصارف الإسلامية استخدامها لأداء دورها على النحو المطلوب.

المطلب الأول: تعريف الادخار وأنواعه من المنظور الإسلامي.

يمثل مفهوم الادخار واحدا من المفاهيم القديمة الحديثة التي اتسمت بالثبات على أصل المفهوم الذي أنشئت عليه طيلة استخدامه

أولا: تعريف الادخار في الاقتصاد الإسلامي.

يعرف الادخار في الاقتصاد في الاقتصاد الإسلامي بأنه الفرق بين ما يحصل عليه الفرد من دخل وما يلزم إنفاقه على الاستهلاك الخاص.[1]

كما يمكن تعريفه على أنه تأجيل الشخص إنفاق جزء من دخله أو من كسبه وإيداعه لدى مصرف إسلامي كمؤسسة مصرفية تعمل على تجميع الفوائض لدى الأشخاص، وتوجيهها في أوجه استثمارات إنمائية لصالح الفرد والجماعة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية.[2]

ثانيا: أنواع الادخار في الاقتصاد الإسلامي.

يقسم الادخار في نظام الاقتصاد الإسلامي إلى ثلاثة أنواع ادخار رأس مال الإنتاج، ادخار رأس المال الاجتماعي و ادخار رأس مال الشخص العام.

1. ادخار رأس مال الإنتاج: وهو ذلك الجزء من الدخل الذي يستخدم في النشاط الاقتصادي إنتاجي المباشر، من أجل الحصول على دخل في المستقبل[3]، فقد يلجأ النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تكوين هذا النوع من الادخار من خلال إلزام الأفراد، بتكوين رأسمال إنتاجي والبعد أيضا عن الاكتناز.[1]

---

[1] رفعت العوضي، **الادخار في الاقتصاد الإسلامي**. بدون سنة نشر، ص 96.

[2] عبد الحميد البعلي، **المدخل لفقه البنوك الإسلامية. مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**. القاهرة، 1983 ص 79.

[3] رفعت العوضي، مرجع سابق. ص 79.

2. ادخار رأس المال الاجتماعي: ويقصد به التحويلات التي تتم من الفرد الغني إلى ذوي الحاجة[2] وتنقسم هذه التحويلات إلى قسمين: [3]

تحويلات إلزامية كالزكاة ونفقة الأقارب الواجبة، تحويلات غير إلزامية مثل صدقة التطوع.

ومن مهام هذا النوع من الادخار ما يلي:

- توفير حد أدنى من الدخل لمن عجز عن ذلك.
- مواجهة أوضاع التفاوت في الدخول.
- إيجاد بعض أوجه النشاط الاقتصادي التي تعتبر من الهياكل الأساسية اللازمة للمجتمع الإسلامي.

3. ادخار رأس مال الشخص العام: ويعني المال الذي يوضع في يد الدولة ابتداءا، ولا يسمح فيه بالملكية الخاصة، والموارد التي تحول من الأغنياء إلى المسلمين، ومن أمثلة هذا النوع من الادخار الموارد التي تحول بواسطة مبدأ التوظيف ومبدأ الضمان الاجتماعي، أما أهداف هذا النوع من الادخار فإنها تنحصر في: [4]

- تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة، من خلال وظيفة الملكية العامة.
- مواجهة أوضاع طارئة تقع في المجتمع.[5]
- مواجهة أوضاع الفقر في المجتمع.

وهكذا فإن الإسلام يعتبر الدولة شخصا منتجا فيدخلها ضمن النشاط الاقتصادي، بينما يعتبرها النظام الرأسمالي شخصا يميل للاستهلاك فيبعدها عن النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: محددات الادخار في الاقتصاد الإسلامي.

يقصد بالادخار ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك الذي يوفره الفرد طوعية، اي دون إلزام تشريعي، بغرض تلبية حاجيات مستقبلية، وذلك مهما كان شكل الأصول المالية المعتمدة للاحتفاظ بالثروة (أصول عينية، مالية، أو نقدية).[1]

---

[1] أحمد بيلي إبراهيم، **استراتيجية تكوين رأس المال الاقتصادي الإسلامي**. مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1988 ص 23.

[2] رفعت العوضي، مرجع سابق. ص 81.

[3] ياسر العوضي، مرجع سابق، ص 94.

[4] محمود الخطيب، **من مبادئ الاقتصاد الإسلامي**. دار عمار للنشر والتوزيع، الرياض، 1989، ص 38.

[5] الهادي أحمد محمد حسن، **الادخار في النظام الإسلامي**. مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، ع 02، 2011، ص 7-8.

فالعوامل المحددة للاستهلاك هي نفسها العوامل المحددة للادخار، لأن أي عامل يزيد من الاستهلاك من شانه أن يقلل من الادخار، بمعنى العوامل التي تزيد من الاستهلاك تقلل من المدخرات،[2] وهذه العوامل قد تكون ذاتية مرتبطة بالمتغيرات النفسية للفرد او موضوعية مرتبطة بالواقع الاقتصادي السائد، وتختلف العوامل المحددة للادخار في الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد التقليدي كونها محكومة بضوابط شرعية، على خلاف الاقتصاد التقليدي الذي يراعى فيه الجانب الاقتصادي المحض وعليه فقد اختلف الاقتصاديون في ضبط العوامل المحددة للادخار:

- يعتبر الكلاسيك سعر الفائدة العامل الأساسي في تحديد الادخار وأن دالة الادخار دالة متزايدة لسعر الفائدة.[3]

- يهتم كينز في نظريته العامة بالدخل كمحدد أساسي للادخار،[4] والدخل المعبر عنه هو الدخل الجاري، غير أن اقتصاديين آخرين محصوا الفكر الكينزي وخلصوا إلى أنه يصلح فقط في الفترة القصيرة فادخلوا مفهوم الدخل الدائم (فريدمان)، ليوسع آخرون طاقه إلى مفهوم الثروة (ملتزر).[5]

فالعوامل التي تدفع الأفراد إلى الادخار يمكن حصرها في ما يلي:

- دافع تنمية الثروة وتحقيق عائد متوقع وتنويع الدخل.
-الاطمئنان إلى مستقبل متوقع ومواجهته بأقل متاعب.
- إشراك الآخرين في الثروة وذلك بتك ميراث لهم.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ثمة تعاليم إسلامية تحث الفرد على الادخار وتضبط سلوكه الاستهلاكي، وهو ما يجعل الادخار ليس مجرد اختيار حسن، بل يضبط وظيفة للمال تحقق أربع أسس في المجتمع

---

[1] حسين رحيم، **نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 01، 2004، ص 79.

[2] ياسر عربيات، خضر عقل، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01 ص 131.

[3] خلادي إيمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية: جامعة الجزائر**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 32.

[4] رحيم حسين، **الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غ منشورة، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 176-180.

[5] ياسر عربيات، خضر عقل، مرجع سابق. ص 132.

الإسلامي،[1] منها تحريم الربا والتبذير والاكتناز إلى جانب وجوب حفظ المال وضرورة تحقيق التكافل الاجتماعي.

المطلب الثالث: تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية.

تعتبر عملية تعبئة الموارد المالية وظيفة أساسية للمصارف. فالمصارف الإسلامية تعمل على تعبئة المدخرات من المدخرين وأصحاب الفوائض المالية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتوظيف هذه الودائع بالصيغ المعروفة في فقه المعاملات الإسلامية ومن أشهر هذه الصيغ المضاربة، المشاركة، المرابحة، بيع الأجل، والإجارة المنتهية بالتملك،[2]والودائع التي تقبلها المصارف الإسلامية من الأفراد تقسم إلى قسمين ودائع ائتمانية وودائع استثمارية.[3]

- **الودائع الائتمانية:** وتتمثل في الودائع تحت الطلب(الودائع الجارية) حيث تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمة الحسابات الجارية إلى عملائها من الأفراد والشركات، كما يقوم العميل بفتح الحساب الجاري الدائن وإيداع الودائع النقدية التي يرغب في إيداعها في هذا الحساب حيث لا تتقيد هذه الودائع بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع وهي لا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر،[4]كما توفر هذه الودائع موارد مالية كبيرة تمكن المصرف من زيادة توظيفاته ومن ثم تأثيره الايجابي في النشاط الاقتصادي، إذ غالبا ما تسحب مبالغ محدودة من الحساب لمواجهة احتياطات العميل اليومية والعادية، ويبقى دائما رصيد فائض يستعمله المصرف في أوجه التوظيف المختلفة [5].
- **الودائع الاستثمارية:** وهي حسابات يقوم المصرف بتقديمها لعملائه الراغبين باستثمار أموالهم لديه ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات، وتتم إدارتها من قبل المصرف وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتنقسم إلى:

---

[1] رفعت العوضي، مرجع سابق، ص 79.

[2] يسري عبد الرحمان، **اقتصاديات النقود والبنوك**. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 101.

[3]أحمد أحمد حسين، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين**. رسالة ماجستير غ منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2001-2002، ص 60.

[4]محمد حسن الصوان، مرجع سابق، ص 119.

[5] العمر إبراهيم بن صالح، **النقود الائتمانية ودورها وآثارها في الاقتصاد الإسلامي**. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، 2009-2010، ص 204.

1- الودائع الاستثمارية العامة: ويطلق على هذا النوع من الودائع أحيانا الحسابات أو ودائع الاستثمار المشترك، ذلك على أساس أن البنك ينظر إليها كوحدة واحدة، لأنه يقوم بخلط جميع أموال المودعين في هذه الحسابات معا كما يخلطها بأمواله الخاصة،[1] ثم يقوم باستثمارها على أساس عقد المضاربة غير المشروطة ويخول المودع المصرف في استثمار أمواله في المشروعات التي يراها مناسبة، عقود المضاربة الدائرة بين النفع والضرر ولا تتقيد بزمان أو مكان ولا نوع تجارة وتنقسم بدورها إلى:

2- الودائع لأجل: هي عقد مضاربة بين المصرف والعميل المودع ويعتبر هذا الأخير بمقتضى عقد المضاربة الشرعية بمثابة رب المال والمصرف بمثابة المضارب ولا يضمن المصرف الوديعة الاستثمارية ولا أرباحها إلا في حالة التقصير و التعدي أو حالة مخالفة شروط العقد، وتوزع نتائج الأرباح حسب النتائج الفعلية وحسب نسبة المضاربة المتفق عليها بين الطرفين في العقد والمخاطرة تقع على عاتق المودع، إذ ثبت أن المصرف لم يتعد ولم يقصر ولم يخالف شروط العقد[2]، وتحدد مدة إيداع هذه الودائع مقدما ويظل رصيدها ثابت ولا يجوز السحب منها قبل التاريخ المحدد لاستحقاقه، لكن قد يسمح المصرف الإسلامي بالسحب منها إذا كانت سيولته وظروفه تسمح بذلك [3].

3- ودائع التوفير: وهي ودائع يعطى صاحبها عادة دفتر توفير وله الحق في السحب منها في أي وقت شاء[4]، ولكن في ظل ضوابط معينة، وعادة ما تتعلق هذه الضوابط بالمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في المرة الواحدة، و المدة المطلوبة فيها بقاء الوديعة حتى يكون له الحق في نصيب الأرباح، ولهذا فهذه الودائع تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب منها في أي وقت، والودائع لأجل من حيث إمكانية الحصول على عائد متغير حسب نتائج أعمال البنك خلال فترة الوديعة وعلى الحد الأدنى من رصيدها.

4- الودائع بإخطار: وهي ودائع لا يتحدد لا يتحدد لها تاريخ مسبق للاستحقاق وإذا ما رغب المودع في السحب منها فعليه إخطار المصرف برغبته، وذلك قبل موعد السحب بفترة معينة تحددها سياسة المصرف[5]، وهذا النوع من الودائع يعطي المصرف فرصة جيدة لاستثمارها لأن صاحبها يتعهد بإشعار

---

[1] غردة عبد الواحد، **عوامل زيادة الادخار في الإسلام وآثارها على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي**. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، ع 03، ص 152.

[2] محمد فادي الرفاعي،مرجع سابق، ص 102.

[3] غردة عبد الواحد، مرجع سابق، ص 152.

[4] المرجع نفسه، ص 153.

[5] المرجع نفسه، ص 154.

المصرف بحاجته للسحب من حسابه قبل فترة كافية. مما يجعل بالإمكان استثمار نسبة أكبر من أمواله المودعة في المصرف مقارنة بودائع التوفير، كما أن هذه الودائع توفر للمودع الجمع بين الرغبة في الاستثمار والرغبة في السحب من رصيده إذا استطاع التخطيط لحاجاته النقدية.

5- ودائع الاستثمار المخصص: وهي حسابات تقوم المصارف بتقديمها للراغبين بالاستثمار في مشاريع أو صفقات محددة مسبقا، أو غرض معين، ويتلقى المصرف عمولة محددة بصفته مضاربا، ويقوم المصرف بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق، وعلى ضمان أصحابها، الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال الفترة الاستثمارية للمشروع[1].

- **الودائع الادخارية**: تقبل المصارف الأموال على شكل ودائع في الحسابات الادخارية من المودعين، بغية استثمارها. وبناء عليه توقع معهم عقدا للمضاربة، يكون المصرف هو المضارب والمودعون هم أرباب المال، وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعملية الاستثمار المشترك، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين. ويحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر توفير، إذا يسلم المصرف الإسلامي لكل مودع دفتر توفير خاصا، لبيان مدفوعاته ومسحوباته وذلك بهدف إشباع دوافع الاحتياط والأمان ومواجهة الحاجات المستقبلية لدى العميل[2]. ومن الواضح أن نجاح المصرف في جذب الودائع الادخارية، يعمل على تأصل السلوك الادخاري لأفراد المجتمع، مما يجعل هذه الودائع تتسم بطول الأجل في مجموعها حتى ولو كانت قصيرة الأجل بمفردها، ومن ثم يمكن استثمار هذه المدخرات في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل[3].
- **شهادات الادخار الاستثمارية**: تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في المصارف الإسلامية[4]، ويمكن اعتبارها بمثابة أوراق مالية شبيهة بالسندات التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة لكنها لا تعطي فائدة ثابتة بل تعطي عائدا من الأرباح التي تحققها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها، وقد تقوم هذه المصارف أحيانا بدفع مبالغ كأرباح مقدمة تحت حساب أرباح شهادات الإيداع الاستثمارية(صكوك التمويل الإسلامي)[5].

---

[1] محمد حسن الصوان، مرجع سابق، ص 1023.

[2] محمد حسن الصوان، مرجع سابق، ص 119.

[3] العمر إبراهيم بن صالح، مرجع سابق، ص 106.

[4] لعلاوة سعاد، **السياسات النقدية ومدى فعاليتها في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي**. رسالة ماجستير غ منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 194.

[5] المصري عبد السميع، **المصرف الإسلامي علميا وعمليا**. مكتبة وهيبة للطباعة، القاهرة، ط 01، 1988، ص 54.

خلاصة الفصل

يمكن القول بأن الاهتمام بحسابات الادخار في الإسلام يساهم في ترقية الادخار المحلي وبالتالي الدفع بعجلة النمو والتطور ومواكبة العولمة الاقتصادية، لابد للشعوب الإسلامية التخلص من حدة تبعيتها للنظام التقليدي، واعتمادها على ذاتها، فبعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية للادخار المحلي في الإسلام وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية وآلية عمل البنوك الإسلامية، حيث اهتمت هذه الأخيرة بدور الأموال المدخرة في ترقية الادخار المحلي بشكل كبير وسعت لتعبئتها بإتباع عدة أساليب وآليات لتنجح بذلك.

من خلال تنمية وترقية ثقافة الادخار لدى الأفراد. المجتمعات خاصة أنه في إطار شرعي. وحظي بالقبول العام لدى جميع المسلمين،

لما تحتله هذه الوظيفة من أهمية لدعم النمو الاقتصادي، حيث أصبح حلا لتمويل المشاريع الاقتصادية، من خلال دوره في تجميع رؤوس الأموال، وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية، فهو يعتبر مصدرا هاما ودائما إذا تم استغلاله بنجاح.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

للدراسة

تمهيد:

ركز مختلف الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم على مفهوم الادخار من جوانبه المتعددة، واهتموا بدو الأموال المدخرة، حيث أثبتت التجارب والدروس أن مشكلة الادخار تحتل درجة كبيرة في الفكر الاقتصادي، فعملية حشد المدخرات هي مدخل أساسي لحل مشكلة التمويل وهذا من مهام البنوك.

حيث دخلت المصارف الإسلامية في هذا المجال وقدمت انجازات وأعمال ناجحة باستنادها على أسس واقعية، واعتمادها مبادئ عادلة مستمدة من التشريع الإسلامي، تهتم جميع الدول المتقدمة والنامية بتتبع تطور مدخراتها

لذا سنحاول في هذا الفصل إلى إبراز دور حسابات الادخار في البنوك الإسلامية في ترقية الادخار المحلي، بعرض واقع سوق الادخار المحلي في الجزائر، مع إشارة إلى التجربة الجزائرية باختيار مصرف السلام الجزائر باعتباره نموذج ناجح يقتدي به في مجال الصيرفة الإسلامية، ومنه نتمكن من إعطاء صورة عن المصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، استنادا إلى ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سوق الادخار في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور حجم المدخرات في مصرف السلام.

المبحث الأول: تطور سوق الادخار في الجزائر.

سنتناول في هذا المبحث دراسة عن تطور حجم المدخرات في النظام المصرفي الجزائري، تطور كل من حصص البنوك العامة والخاصة، وتطورات هيكل الودائع وذلك بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

المطلب الأول: تطور إجمالي الودائع في بنك الجزائر.

تشكل الودائع مصدرا هاما للأموال في البنوك، وتساهم في تجميع المدخرات وبغرض تتبع تطورات حجم الودائع في بنك الجزائر سنحاول تحليل وتفسير لتطور إجمالي الودائع في بنك الجزائر خلال الفترة 2014-2019 .

جدول رقم (1): تطور إجمالي الودائع البنكية والمؤسسات المالية في بنك الجزائر (2014-2019).

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الودائع البنكية والمؤسسات المالية	938,4	1036,7	834,2	1395	1219	1124

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019 ص 6.

يبين لنا الجدول رقم (1) التالي تطور في إجمالي الودائع في الفترة الممتدة من (2014-2019) حيث نلاحظ أن بنك الجزائر سجل ارتفاعا ونموا خلال سنة 2015 مقارنة بعام 2014 حيث ارتفعت قيمة إجمالي الودائع من 938,4إلى 1036,7 مليار دينار جزائري وبعدها انخفضت قيمتها عام 2016 إلى 834,2 مليار دج بسبب أزمة النفط لترتفع بعدها سنة 2017 بقيمة 1395مليار دج وهي أعلى نسبة تصل إليها، وبعدها تستمر في النزول حتى سنة 2019.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01): تطور إجمالي الودائع البنكية والمؤسسات المالية في بنك الجزائر (2014-2019).

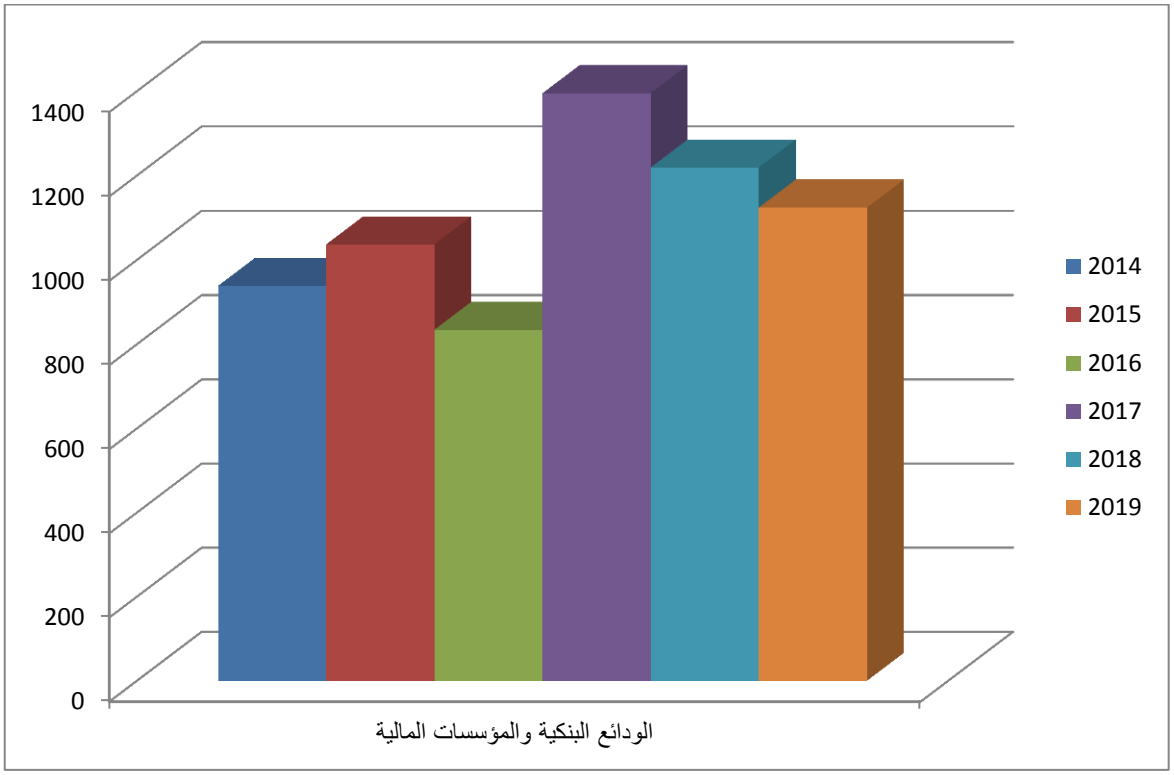

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الشكل (01) الذي يبين تطور إجمالي الودائع البنكية والمؤسسات المالية في بنك الجزائر في الفترة الممتدة من 2014-2019، أن الودائع البنكية في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى حيث سجلت سنة 2014 قيمة 983,4مليار دج، حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2015 بقيمة 1036,7 مليار دج، حيث شهدت 2016 أدنى قيمة لها قدرت ب 834,2 مليار دج وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية لتراجع أسعار النفط التي أثرت بدورها على جميع القطاعات الاقتصادية بيما فيها القطاع المصرفي حيث عاشت الجزائر أزمة سيولة لترتفع بعد ذلك سنة 2017 بعد دفع الخزينة لديونها، واستمرت في النزول في السنوات بقيم متقاربة إلى غاية سنة 2019 سجلت 1124 مليار دج.

المطلب الثاني: تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في بنك الجزائر.

تتنوع الودائع في بنك الجزائر إلى ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، ودائع مسبقة على الواردات، وودائع الدولة، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تطور حجم الادخار حسب نوع الوديعة في بنك الجزائر.

جدول رقم (02): تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في بنك الجزائر (2014-2019).

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع تحت الطلب	4434,8	3891,7	3732,2	4499	4880,5	4313
ودائع لأجل	4083,7	4443,4	4409,3	4708,5	5232,6	5531,4
ودائع مسبقة على الواردات	391,6	627,5	719,6	811,1	582	559,8
ودائع الدولة	557,8	450,6	355	518,3	857,6	1391,7

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي: 2015،ص8. 2017،ص 8. 2019،ص 8.

يبين لنا الجدول رقم (2) التالي تطور تعبئة الادخار حسب طبيعة الودائع في الفترة الممتدة من (2014-2019)نلاحظ:

بالنسبة للودائع تحت الطلب، نلاحظ انخفاض في الودائع تحت الطلب قدره 543,1مليار دج سنة 2015 لتستمر في الانخفاض سنة 2016 والتي تمثل أدنى قيمة حيث بلغت 3732,2 مليار دج

بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط، لترتفع بعد ذلك سنة 2017 إلى 4499 مليار دج ثم تستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2019 نلاحظ انخفاض قدره 567,5 مليار دج.

فيما يخص الودائع لأجل فكانت تتطور بشكل ايجابي مقارنة بالأنواع الأخرى إلا أنها شهدت تراجع سنة 2016 حيث بلغت 4409,3 مليار دج لترتفع من جديد إلى 4708,5 ملياردج نهاية 2017 وتواصل الزيادة إلى غاية 5531,4 مليار دج وذلك سنة 2019.

بالمثل نسجل ارتفاع وتطور ايجابي لودائع الدولة إلا أنها انخفضت سنة 2016 حيث قدرت ب355 مليار دج مقارنة ب 2015 كانت 450 مليار دج أما الودائع المسبقة على الواردات كانت دائما في ارتفاع متواصل.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في بنك الجزائر (2014-2019).

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

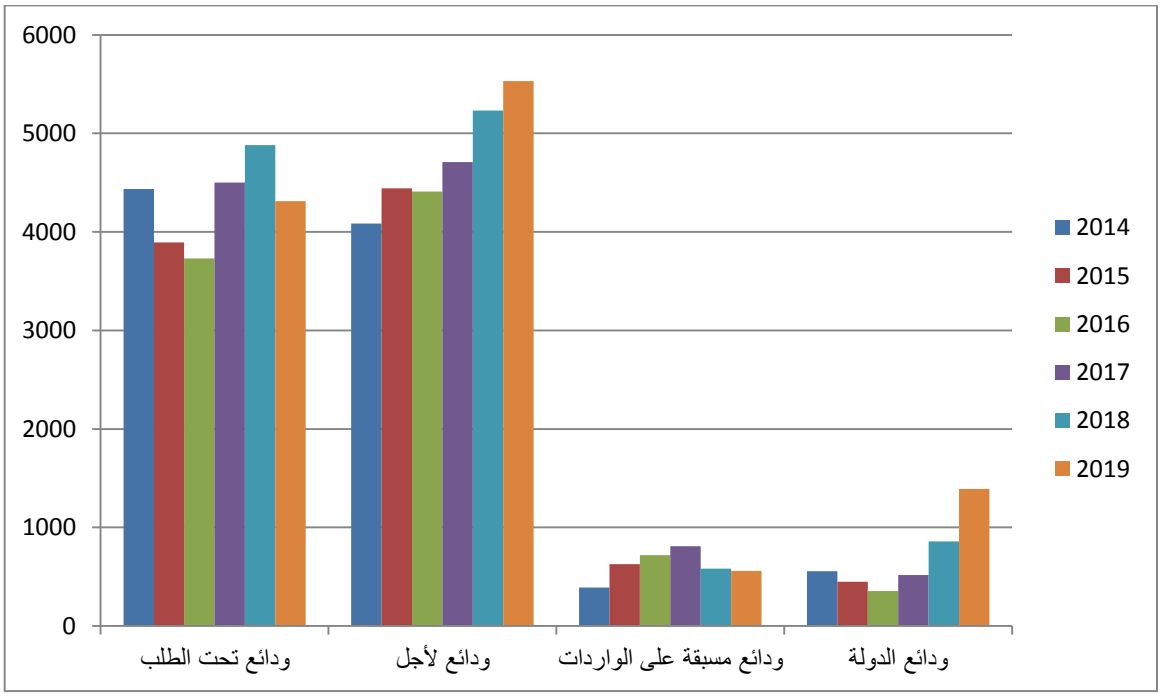

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

من خلال الشكل رقم (2) الموالي الذي يوضح تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في بنك الجزائر في الفترة الممتدة بين 2014و 2019بملايير الدينار الجزائري نلاحظ:

بعد الانخفاض المسجل في 2015 استمر الانخفاض كذلك سنة 2016 إلى غاية 3732,2 مليار دج وتمثل أدنى نسبة وصلت إليها الودائع تحت الطلب لترتفع بعد ذلك في السنوات القادمة وتنخفض من جديد سنة 2019.

بالمقابل ارتفاع الودائع لأجل ولم تسجل إلا تراجع طفيف سنة 2016 ذلك لتأثير أزمة النفط لتستمر بالارتفاع من جديد في السنوات القادمة.

أما الودائع المسبقة على الواردات نلاحظ أنه من سنة 2014 إلى 2015 تم ارتفاع حجم الودائع المسبقة على الواردات بشكل كبير نوعا ما بقيمة تقدر ب 235,9مليار دج ليبقى الارتفاع مستمرا لغاية 2017 وقد قدر هذا الارتفاع بقيمة 92,7 مليار دج من 2015 إلى 2016 وقيمة 91,5 مليار دج من 2016 إلى 2017 لتعود الودائع للانخفاض سنة2018 بفارق قيمتها 229,1 مليار دج، أما بالنسبة لسنة 2019 فقد ارتفعت بقيمة 22,2 مليار دج.

أما بالنسبة لودائع الدولة نلاحظ انه انطلاقا من سنة 2014 وحتى 2016 كان هناك انخفاض خلال هذه السنوات، حيث انخفضت قيمة ودائع الدولة ب 107,2 مليار دج بين سنتي 2014و 2015، و 95,6 م 2015 إلى 2016، لتستمر هذه الودائع وتواصل في الارتفاع خلال السنوات 2017، 2018، 2019 بالقيم التالية على التوالي 163،3- 339,3- 534,16مليار دج.

المطلب الثالث: تطور تعبئة المدخرات حسب المتعامل الاقتصادي في بنك الجزائر.

يختلف المتعاملون الاقتصاديون في بنك الجزائر من قطاع عام وقطاع خاص بالإضافة إلى ودائع أخرى في سنة 2019 بلغت قيمها، 2035,9، 1827,7 ، 448,4 مليار دج على التوالي، في هذا المطلب سنتطرق إلى تطور حجم الادخار حسب نوع المتعامل الاقتصادي في بنك الجزائر.

أولا: الودائع تحت الطلب

هي الأموال النقدية المودعة في حساب مصرفي، بفائدة أو بدونها ويمكن لصاحبها سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، وتشتمل على ودائع القطاع العام والقطاع الخاص وودائع أخرى.

جدول رقم (03): تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع تحت الطلب في بنك الجزائر (2014-2019).

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العام	2 008,8	1 824,6	1 672,6	2 285,5	2531,7	2035,9
القطاع الخاص	1 581,0	1 606,1	1 632,0	1 674,0	1962,8	1828,7
ودائع اخرى	844,9	432,9	427,6	539,5	386,0	448,4

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2019، ص 9.

يبين جدول رقم (03) تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع تحت الطلب في بنك الجزائر (2014-2019) نلاحظ أن:

شهدت الودائع المجمعة من طرف القطاع العام انخفاضا قدره 184,2 مليار دج من 2014 الى 2015 ثم 152 مليار دج بين 2015 و 2016 لترتفع بعد ذلك إلى غاية 2019 سجلت انخفاض قدرت قيمته ب 495,8مليار دج، بالمقابل كانت الودائع المجمعة من طرف القطاع الخاص في ارتفاع دائم ومتواصل من 2014 إلى 2019، أما ودائع الدولة سجلت انخفاضا طيلة السنوات 2015، 2016 بالقيم التالية 412مليار دج، 5,3 مليار دج على التوالي لترتفع من جديد سنة 2017 ب 111,9 مليار دج، وانخفضت بعد ذلك سنة 2018 ب 153,5 مليار دج، وارتفعت بعد ذلك سنة 2019.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(03):تطور تعبئة المدخرات حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع تحت الطلب في بنك الجزائر (2014-2019).

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

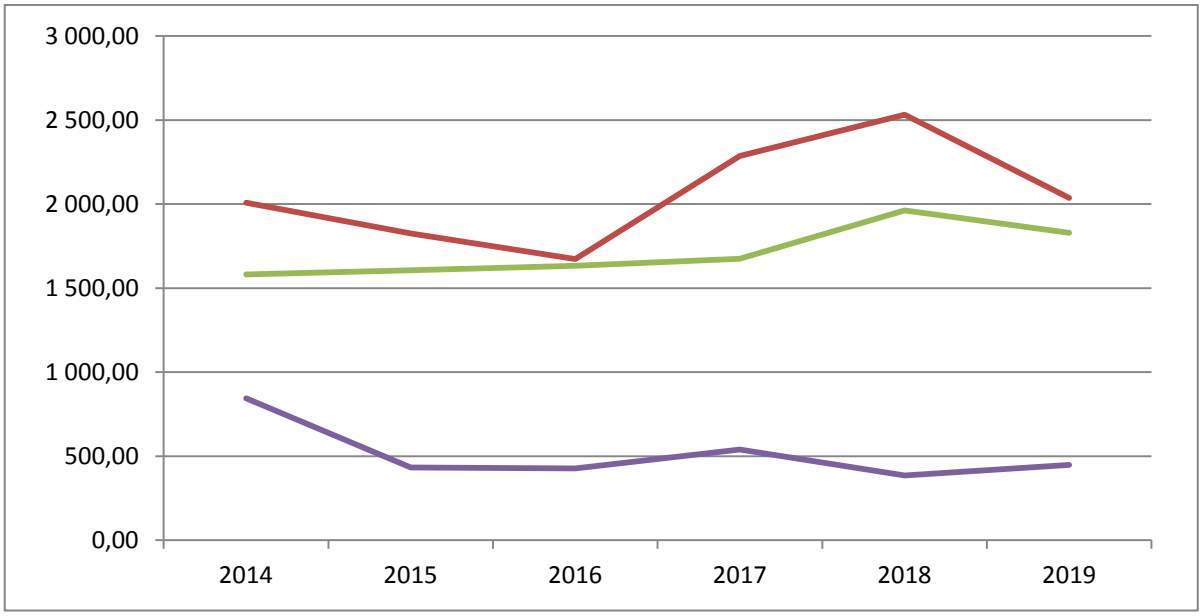

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال الشكل رقم (3) الموالي الذي يوضح تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في بنك الجزائر في الفترة الممتدة بين 2014و 2019بملايير الدينار الجزائري نلاحظ:

أن منحنى ودائع القطاع العام باللون الأحمر كان في انخفاض حيث يصل إلى أدنى قيمة له سنة 2016 ليرتفع بعد ذلك في السنوات اللاحقة مسجلا أعلى قيمة سنة 2018 حوالي 2500 مليار دج أو أكثر وينخفض بعد ذلك سنة 2019 أما منحنى القطاع الخاص باللون الأخضر كان في ارتفاع مستمر ولكن بقيم متقاربة حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 2018 لتنخفض من جديد سنة 2019، أما منحنى الودائع الأخرى فكان هو الآخر قد انخفض سنة 2015 ليشهد بعد ذلك ذبذبات طيلة السنوات القادمة.

ثانيا: الودائع لأجل.

هي حسابات في البنك يحتفظ بأموال المودع بفائدة، ويكون لها تاريخ محدد لاستحقاقها لا يمكن سحبها إلا بتقديم إشعار للبنك.

جدول رقم (04): تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع لأجل في بنك الجزائر (2014-2019)

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العام	1 189,1	1 074,9	1 068,8	1 162,7	1355,5	1639,2
القطاع الخاص	2 795,3	3 240,0	3 252,2	3 447,7	3761,6	3860,7
ودائع اخرى	99,4	88,8	88,3	98,1	115,5	31,5

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2019، ص 9.

يبين الجدول رقم (04) تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع لأجل في بنك الجزائر خلال الفترة (2014-2019) نلاحظ أن الودائع المجمعة من طرف القطاع العام بعد أن عرفت انخفاضا في السنوات 2015 و 2016 بقيم قدرت 114,2 و 6,1 مليار دج على التوالي، ليسجل قائمها ارتفاعا في السنوات القادمة، أما بالنسبة للودائع لأجل المجمعة من طرف القطاع الخاص فنلاحظ أنه سجلت ارتفاعا على مدار السنوات المدروسة، أما الودائع الأخرى فبعد الانخفاض المسجل في سنة 2015 المقدرة ب 10,6 مليار دج استمرت في الانخفاض سنة 2016 لكن انخفاض طفيف قدر ب 0,5 مليار دج، لترتفع بعد ذلك مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2018 ب 115,5 مليار دج وتنخفض بعد ذلك سنة 2019.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(04):تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع لأجل في بنك الجزائر (2014-2019).

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

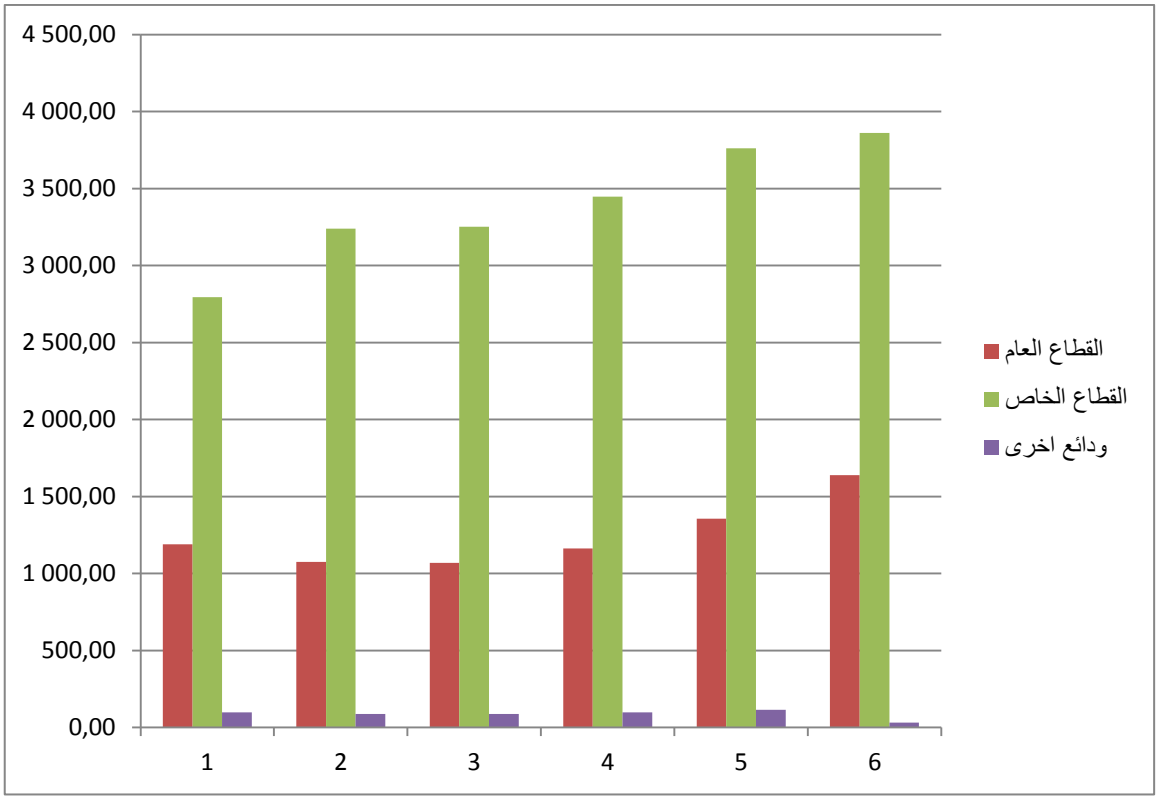

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال الشكل رقم (4) الذي يوضح تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع لأجل على مدار 6 سنوات نلاحظ أن الودائع في القطاع الخاص كانت تشكل أكبر نسبة حيث كان في تطور بشكل إيجابي بلغت أعلى نسبة سنة 2019 بحوالي 4000 مليار دج ما يدل على ثقة الأفراد وتوجههم نحو الادخار لتأتي بعد ذلك ودائع القطاع العام ثم ودائع أخرى.

المطلب الرابع: تطور هيكل الودائع في بنك الجزائر.

يتشكل هيكل الودائع من ودائع لدى البنوك وودائع لدى الخزينة وودائع لدى حساب البريد الجاري، ولتتبع تطور هيكل الودائع في بنك الجزائر قمنا بتحليل وتفسير لتطور هذه الودائع.

جدول رقم (05): تطور هيكل الودائع في بنك الجزائر (2014-2019).

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع لدى البنوك	4 434,8	3 891,7	3 745,4	4 513,3	5371,8	4351,2
ودائع لدى الخزينة	788,8	537,2	405,0	261,3	241,8	266,4
ودائع لدى حساب البريد الجاري	694,5	707,4	759,4	774,5	863,6	913,1

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2019، ص 14.

يبين الجدول رقم (04) تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع لأجل في بنك الجزائر خلال الفترة (2014-2019) نلاحظ أن الودائع لدى البنوك عرفت تناقصا خلال سنة 2015 و 2016 بقيمة 543,1 و 146,3 مليار دج على التوالي لترتفع بعد ذلك في السنوات اللاحقة مسجلة أعلى قيمة سنة 2018 قدرت ب 5371,8 مليار دج وتنخفض سنة 2019 ب 1020,6 مليار دج، بالمثل سجل قائم الودائع لدى الخزينة انخفاضا على مدار السنوات المدروسة، بالمقابل سجلت الودائع لدى حساب البريد الجاري ارتفاعا ايجابيا على طول الست سنوات.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(05):تطور هيكل الودائع في بنك الجزائر (2014-2019).

(الوحدة: بملايير الدينار الجزائري).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

يظهر الشكل رقم (04) تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع لأجل في بنك الجزائر خلال الفترة (2014-2019) نلاحظ أن الودائع لدى البنوك سجلت انخفاضا حتى سنة 2016 وذلك لتأثير أزمة النفط على كل القطاعات ، لترتفع من جديد في السنوات المقبلة، أما الودائع لدى الخزينة فقد سجلت انخفاضا على طول السنوات المدروسة، بالمقابل ازدادت الودائع لدى حساب البريد الجاري بزيادات متقاربة على مدار الست سنوات.

المبحث الثاني: تطور حجم المدخرات في مصرف السلام (الجزائر).

يسعى مصرف السلام (الجزائر) لتعبئة مدخراته للمساهمة في تطور الادخار سنتناول في هذا المبحث دراسة عن تطور حجم المدخرات في مصرف السلام.

المطلب الأول: تعريف مصرف السلام (الجزائر) .

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف الجوانب التي تتعلق بنشأة وتعريف بنك السلام إضافة إلى المنتجات التي يقدمها المصرف.

أولا: نشأة وتعريف بنك السلام (الجزائر).

مصرف السلام (الجزائر)، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة لتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة[1].

إن مصرف السلام (الجزائر) يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[2].

ثانيا: منتجات مصرف السلام (الجزائر).

يقترح مصرف السلام (الجزائر) مجموعة من منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها لجمهور عملاءه[3].

1. **عمليات التمويل**: مصرف السلام (الجزائر) يمول مشاريع استثمارية، وكافة احتياجات عملاءه، في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل....الخ.

[1] التقرير السنوي لمصرف السلام 2012، ص4.

[2] مصرف السلام الجزائري، www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-151-0-11.html، 2019/06/10.

[3] – مصرف السلام الجزائري، www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html، 2019/06/15.

2. **التجارة الخارجية:** مصرف السلام (الجزائر)، يضمن تنفيذ التعاملات، التجارية الدولية دون تأخير حيث يقترح خدمات سريعة وفعالة من: وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

3. **الاستثمار والادخار:** هي حسابات لتنمية رأس المال واستثمار فائض السيولة .

مصرف السلام (الجزائر) يقترح علي عملائه حلول جذابة وآمنة من خلال: اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير بطاقة التوفير، حسابات الاستثمار...الخ.

4. **الخدمات:** خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر" خدمة "موبايل بنكنغ"، خدمة مايل سويفت "سويفتي"، بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، بطاقة السلام فيزا الدولية.....الخ.

المطلب الثاني: أهم المؤشرات المالية لبنك السلام (الجزائر).

تطرقنا في المطلب السابق إلى تعريف ونشأة بنك السلام إلى أهم منتجاته، وعليه سنتناول في هذا المطلب أهم المؤشرات المالية المحددة لربحية بنك السلام.

أولا: إجمالي الأصول: هي مؤشر للفعالية والقدرة المالية فهي تشير إلى الأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين أو الخصوم أو الديون. والجدول التالي يوضح لنا تطور إجمالي الأصول في السنوات الأخيرة من2012إلى 2017 لمصرف السلام.

جدول رقم (06):تطور إجمالي الأصول في مصرف السلام– الجزائر (2012–2019).

(مليون دينار جزائري).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الأصول	32783	39551	36309	40575	53104	85775	110109	131019

المصدر: مصرف السلام (الجزائر)، التقريرالسنوي2013، ص4. 2017، ص 7. 2019، ص 13.

يبين لنا الجدول رقم (1) التالي تطور في إجمالي الأصول في الفترة الممتدة من (2012-2017)حيث نلاحظ أن بنك السلام سجل ارتفاعا ونموا خلال سنة 2013 مقارنتا بعام 2012، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الأصول من 32783إلى 39551 مليون دج وبعدها انخفضت قيمته عام 2014 إلى 36309مليون دج وفي بداية عام 2015 سجل البنك نموا واستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2019قدرت قيمته بمبلغ **131019** مليون دج وهذا ما يبين لنا أن بنك السلام يعمل على رفع في إجمالي أصوله من أجل تعزيز المصرف المالي مما يوفر المرونة والقدرة على التكيف مع متطلبات المستقبلية والقدرة على الاستثمار.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(6): تطور إجمالي الأصول في مصرف السلام– الجزائر (2012–2019).

(مليون دينار جزائري)

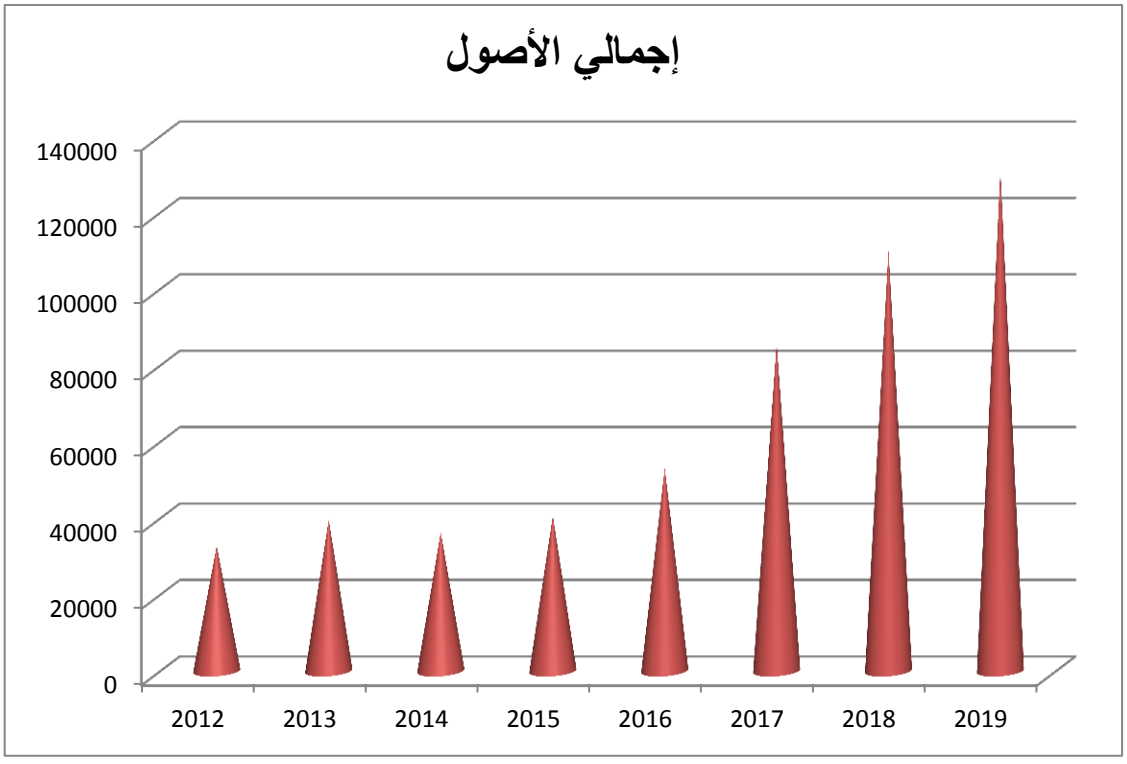

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (6).

يبين الشكل أعلاه أن مؤشر إجمالي الأصول يتزايد من فترة إلى أخرى ففي سنة 2012 كان يبلغ 32783 مليون دج ليستمر في الارتفاع ثم يتراجع سنة 2014 بقيمة 36309مليون دج وفي سنة 2015 رجع إلى الارتفاع واستمر في ذلك الى غاية سنة 2019 ليصل131019مليون دج. وهذا ما يوضح قدرة بنك السلام على الاستثمار.

ثانيا: حقوق المساهمين في مصرف السلام (الجزائر).

تعتبر حقوق المساهمين جزء من الميزانية العمومية التي تمثل رأس المال المستلم من المستثمرين في مقابل الأسهم (رأس مال المدفوع)، ورأس المال المتبرع به والأرباح المحتجزة، وتمثل حقوق المساهمين حصة الأسهم الحالية المحفوظة في الدفتر من قبل مستثمري الأسهم في الشركة، والجدول التالي يمثل تطور حقوق المساهمين خلال السنوات الأخيرة لبنك السلام من 2012الى 2019.

الجدول رقم (7): تطور حقوق المساهمين في مصرف السلام– الجزائر (2012–2019).

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق المساهمين	11350	12617	14000	14301	15381	16562	17305	19012

المصدر: مصرف السلام (الجزائر)، التقرير سنوي2013،ص4. 2014، ص1. 2016، ص3. 2017، ص7. 2019، ص 14.

يوضح لنا الجدول رقم (2) إلى تطور حقوق المساهمين في الفترة الممتدة بين (2012 – 2017) ارتفاع مستمر وملحوظ في حقوق المساهمين خلال السنة 2012 كانت قيمته 11350مليون دج لتصل في سنة 2019 ما قيمته 19012مليون دج، ما يدل على تحقيق المصرف لمكانة جيدة أمام البنوك الأخرى وتطور حقوق مساهميه.

الشكل رقم (7): تطور حقوق المساهمين في مصرف السلام– الجزائر (2012–2019).

(مليون دينار جزائري).

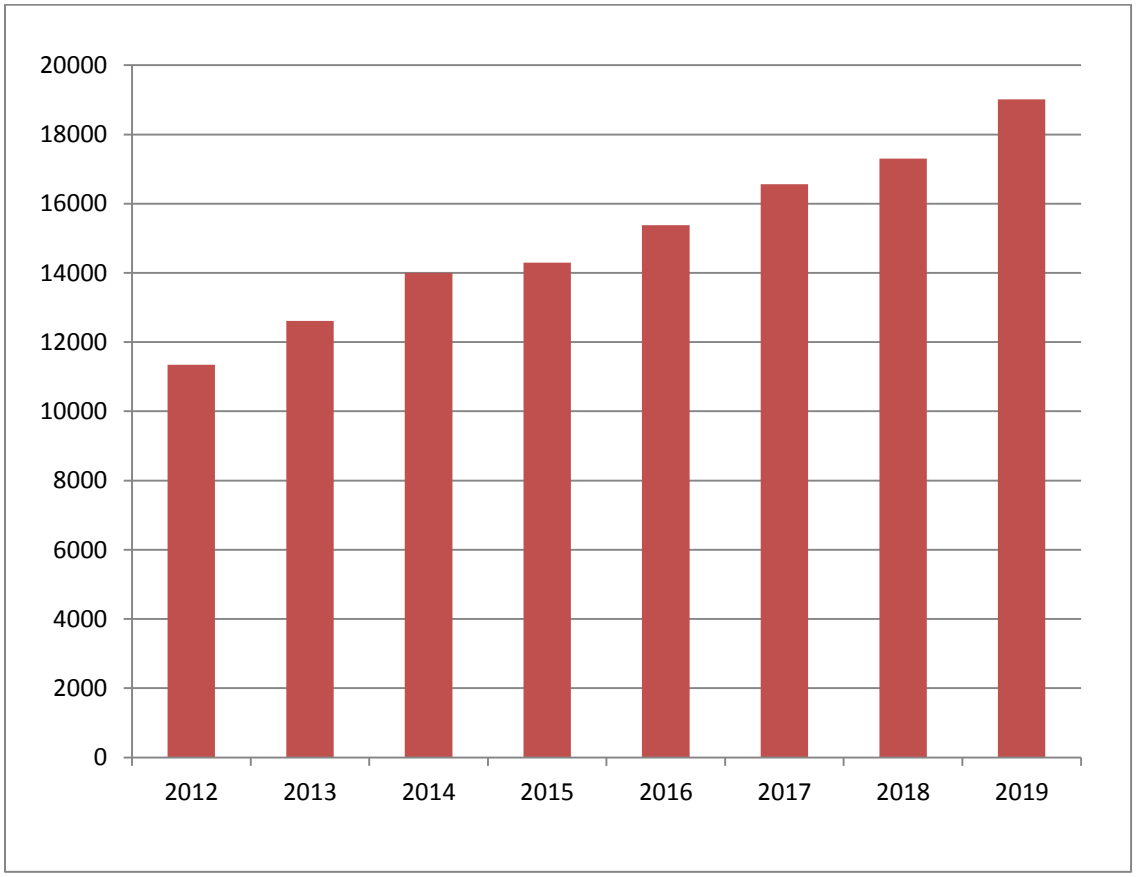

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (7).

يتضح من خلال الشكل أن مؤشر حقوق المساهمين يتزايد طول فترة الممتدة بين (2012-2019) فقد سجلت في سنة 2012 بقيمة 11350مليون دج لتستمر في الارتفاع بشكل منتظم إلى غاية سنة 2019 تصل إلى 19012مليون دج وهذا ما يدل على أن بنك السلام في نمو مستمر.

المطلب الثالث: تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام (الجزائر).

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك لذلك تحرص هذه الأخيرة على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط عمليات التعامل من حيث السحب والإيداع. والجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في البنك السلام في الفترة (2012-2019).

الجدول رقم(8): تطور إجمالي الودائع في بنك السلام (2014-2019).

(مليون دولار).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الودائع	221,43	221	311	561	721	868

المصدر: مصرف السلام– الجزائر، التقرير السنوي، 2014،ص 2. 2019، ص 13.

يشير الجدول رقم (8) إلى نسبة تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام خلال الفترة الممتدة ما بين(2014-2019) حيث نلاحظ أن ودائع المتعاملين شهدت ارتفاعا بعد سنة 2015 واستمرت في النمو والزيادة بنسبة بسبب استقطاب عملاء جدد كذلك مما يعكس ثقة المتعاملين في المصرف، ليستمر في النمو على غاية 2019 .

الشكل رقم(8): تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام– الجزائر (2012-2019).

(مليون دولار).

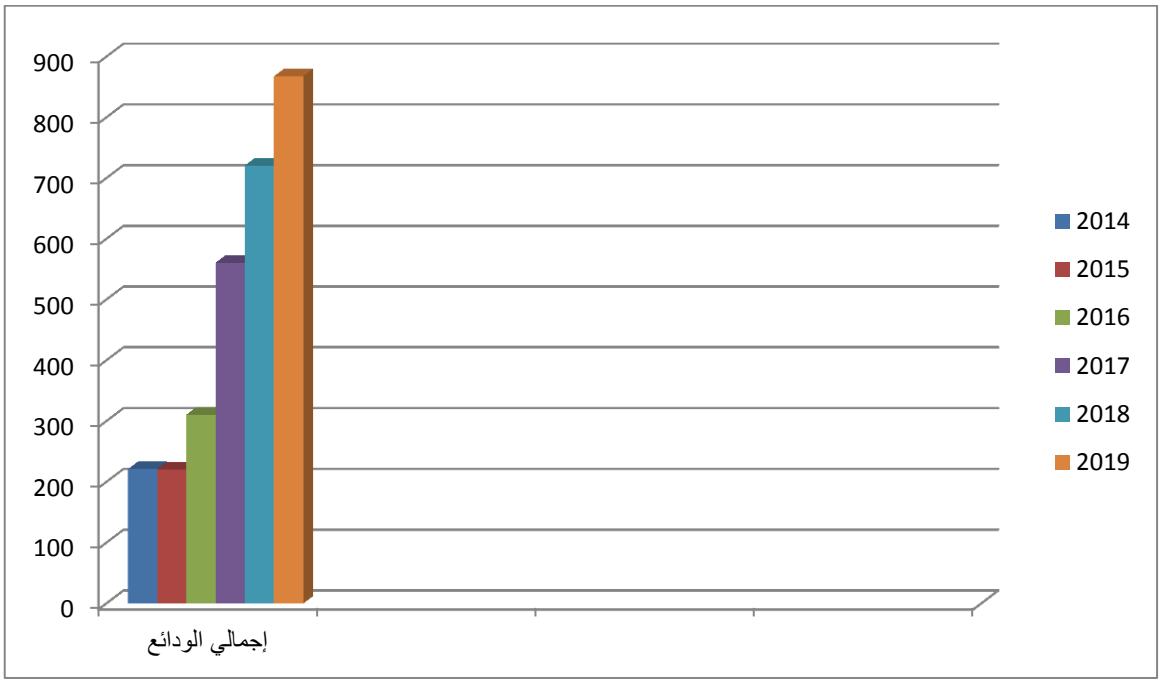

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (8).

يبين الشكل (8) أعلاه تطور إجمالي الودائع في بنك السلام- الجزائر (2012-2019)، بملايين الدولار حيث نلاحظ أن إجمال الودائع في المصرف شهدت زيادة ايجابية ومستمرة على مدار السنوات المدروسة حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2019 ب 868 مليون دولار، وهذا ما يدل على أن مصرف السلام اكتسب ثقة المتعاملين فيه بنجاح، واستمرت في النمو بنسب أقل في 2018 و2019 بنسبة 32 و 21 بالمئة على التوالي.

المطلب الرابع: تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في مصرف السلام (الجزائر).

تتنوع الودائع في مصرف السلام من حسابات في هذا المطلب سنتطرق لتطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في بنك السلام على طول السنوات من 2014 إلى سنة 2019.

الجدول رقم (9): تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في مصرف السلام من 2014 إلى 2019 .

(الوحدة: آلاف الدينار الجزائري).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حسابات جارية	5938373	7503312	11483179	19008462	20869577	22718951
تامينات	6801433	9613108	1338804	28559419	40188900	47375378
ودائع توفير	1403860	2253596	4101081	6026287	7762247	_
ودائع أخرى	1266153	37737	111072	4364	619945	1027801

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام، 2015، ص 36. 2017، ص 40. 2019، ص 86.

يشير الجدول رقم (9) إلى تطور تعبئة الادخار حسب نوع الودائع في مصرف السلام خلال الفترة الممتدة ما بين(2014-2019) حيث نلاحظ أن ودائع الحسابات الجارية في ارتفاع ايجابي على

مدار السنوات المدروسة ابتداء من سنة 2014 بقيمة 5938373ألف دج إلى غاية 2019 مسجلة أعلى نسبة لها بقيمة 22718951 ألف دج حيث تم استقطاب عملاء جدد و تطوير وتحسين خدمات المصرف، بالمثل بالنسبة لودائع التوفير ارتفاع ايجابي على طول الخمس سنوات ابتداء من 1403860 الف دينار جزائري وصولا إلى 7762247الف دينار جزائري حيث تم فتح حسابات ادخارية عديدة وجديدة ما يدل على ثقة المتعاملين وإقبالهم على المصرف لإيداع اموالهم، بالمقابل التأمينات سجلت ارتفاعا سنة 2015 بقيمة 849736 ألف دينا جزائري لتنخفض بعد ذلك سنة 2016 الى 4101081 ألف دج لترتفع إلى غاية 2018، أما الودائع الأخرى فكانت في تذبذب مستمر مسجلة أدنى نسبة سنة 2017 ب 464 ألف دينار جزائري.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (9): تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في مصرف السلام– الجزائر من 2014 إلى 2019 .

(الوحدة: آلاف الدينار الجزائري).

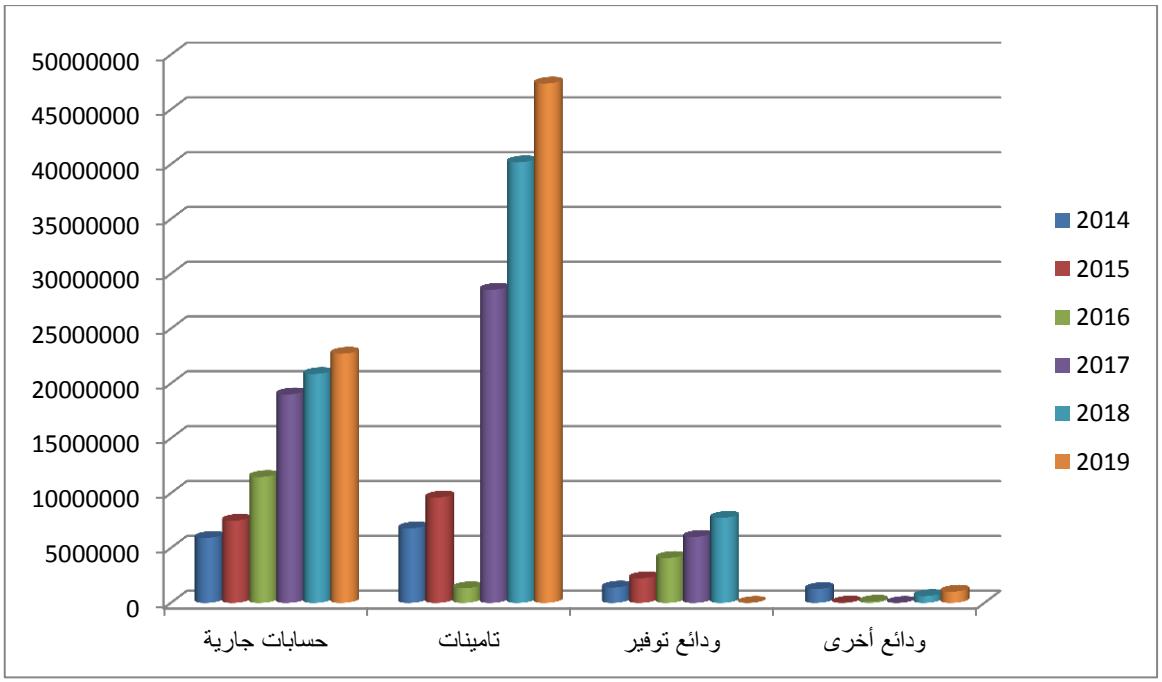

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (9).

يتضح من خلال الشكل رقم (9) الذي يمثل تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في مصرف السلام من 2014 إلى 2019 بآلاف الدينار الجزائري أعلاه أن ودائع الحسابات الجارية في تزايد مستمر من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 ما يعبر على ثقة المتعاملين الاقتصاديين في البنك وقدرته على استقطاب جمهور العملاء، أما بالنسبة للتأمينات فكان الارتفاع ايجابيا رغم انخفاضها سنة 2016 بسبب الأزمة النفطية لترتفع من جديد سنة 2017 وتستمر في الارتفاع في السنوات القادمة إلى غاية 47375378 ألف دينار جزائري، أما ودائع التوفير فكانت في ارتفاع مستمر، أما الودائع الأخرى فكانت في تذبذب.

المطلب الخامس: تطور تعبئة المدخرات حسب المتعامل الاقتصادي مصرف السلام (الجزائر).

يتم تقسيم الودائع حسب المتعامل الاقتصادي إلى مؤسسات خاصة ومؤسسات عامة وأفراد لتتبع تطورها في مصرف السلام (الجزائر).

الجدول رقم (10): تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في مصرف السلام– الجزائر من 2014 إلى 2019 .

الوحدة: (آلاف الدينار الجزائري).

المتعامل الاقتصادي	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	13517673	16522999	23837349	44154661	59307519	67332704
مؤسسات عامة	–	–	–	–	32	7
أفراد	1892146	2884757	5246887	9562521	11307743	17339193

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام (الجزائر) ،2015، ص 36. 2017، ص 41. 2019، ص87.

يشير الجدول رقم (10) إلى تطور تعبئة الادخار حسب نوع الودائع في مصرف السلام خلال الفترة الممتدة ما بين (2014-2019)بآلاف الدينار الجزائريحيث نلاحظ أن ودائع المؤسسات الخاصة في زيادة مستمرة على طول السنوات المدروسة ابتداءا من سنة 2014 ب 1351763ألف دينار جزائري إلى غاية 67332704 ألف دينار جزائري وذلك سنة 2019 ما يعبر على تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه، كذلك قطاع الأفراد نلاحظ زيادة متواصلة وايجابية على طول الست سنوات من 1892146 ألف دج إلى غاية 17339193 الف دج، بالمقابل القطاع العام نلاحظ أن تطور الادخار قليل جدا مقارنة بباقي القطاعات.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في مصرف السلام– الجزائر من 2014 إلى 2019 .

الوحدة: (آلاف الدينار الجزائري).

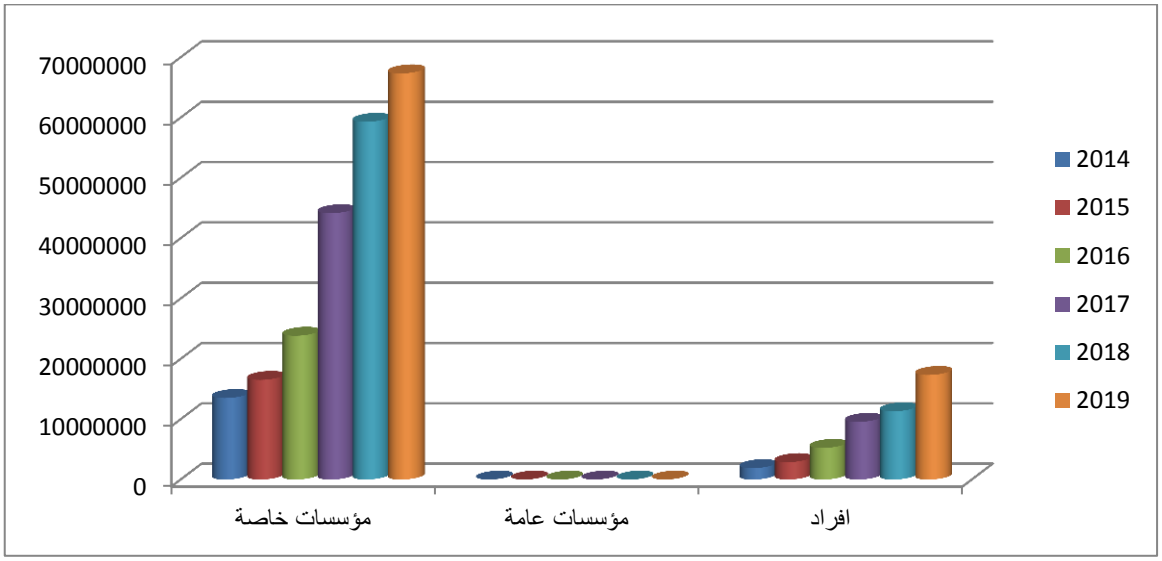

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (10).

من خلال الشكل أعلاه رقم (10) الذي يمثل تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في مصرف السلام (الجزائر) من 2014 إلى 2019 بآلاف الدينار الجزائري ، حيث شهد الادخار عند المؤسسات الخاصة ارتفاعا كبيرا على طول الست السنوات ما يعبر عن ثقة المؤسسات الخاصة في مصرف السلام وإقبالهم على الادخار فيه، بالمقابل المؤسسات العامة فلم تسجل تغيرات جيدة في

المصرف، أما قطاع الأفراد فقد سجل ارتفاعا ملحوظا الذي يفسره تحسن وتطور خدمات المصرف، ما أدى إلى إقبال عملاء جدد، بالتالي فتح حسابات ادخارية جديدة.

المطلب السادس: تطور تعبئة الادخار حسب التوزيع الجغرافي في مصرف السلام– الجزائر.

يتضمن هذا المطلب تطور تعبئة الادخار حسب التوزيع الجغرافي حيث في هذا البند يتضمن المودعين الذين هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري ومقرهم الاجتماعي بالجزائر.

الجدول رقم (11): تطور تعبئة الادخار حسب التوزيع الجغرافي في مصرف السلام– الجزائر من 2014 إلى 2019 .

الوحدة: (آلاف الدينار الجزائري).

المنطقة الجغرافية	2016	2017	2018	2019
منطقة الوسط	23043403	40515794	52688344	60231651
منطقة الشرق	3582140	8317462	11318560	16527868
منطقة الغرب	2458693	4883926	6102616	6472889
منطقة الجنوب	–	–	505774	1439496

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام،2017، ص 41.2019، ص 87.

يشير الجدول رقم (10) إلى تطور تعبئة الادخار حسب التوزيع الجغرافي في مصرف السلام (الجزائر) خلال الفترة الممتدة ما بين (2014-2019) بآلاف الدينار الجزائري حيث نلاحظ أن الودائع في مناطق وسط- شرق- غرب جنوب في ارتفاع ايجابي ومستمر من 2016 إلى غاية 2019

وذلك بسبب تطوير خدمات المصرف واستقطاب عملاء جدد مع المحافظة على القدامى وعرض خدمات جديدة أمام زبائن المصرف.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور تعبئة الادخار حسب التوزيع الجغرافي في مصرف السلام–الجزائر من 2014 إلى 2019).

الوحدة: (آلاف الدينار الجزائري).

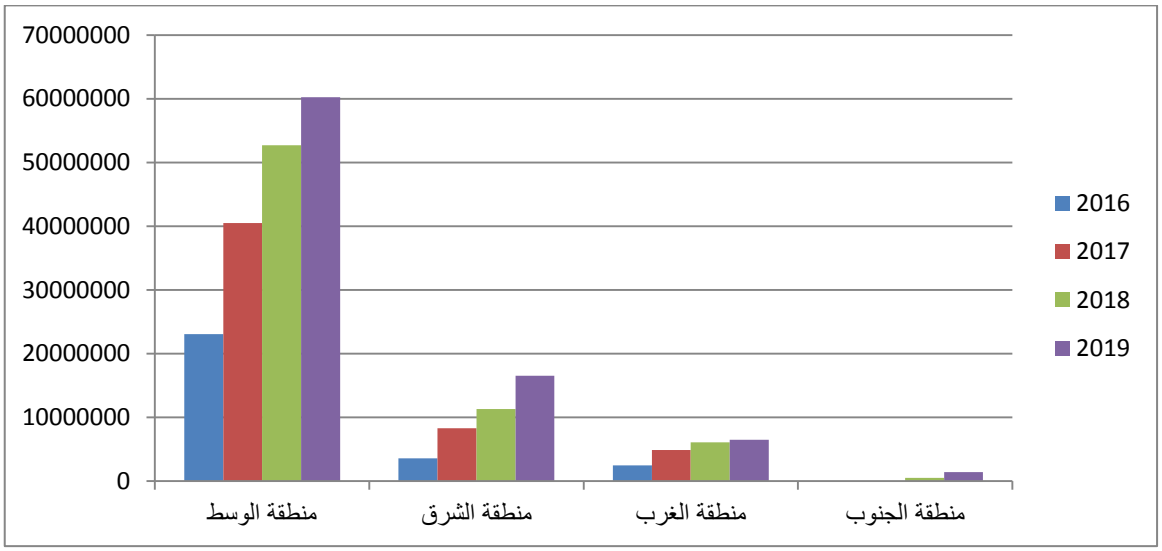

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (11).

من خلال الشكل رقم (11)الموالي الذي يوضح تطور تعبئة الادخار حسب نوع التوزيع الجغرافي في مصرف السلام (السلام) في الفترة الممتدة بين 2016و 2019بآلاف الدينار الجزائري نلاحظ أن ودائع منطقة الوسط في ارتفاع ايجابي مشكلة أعلى قيمة سنة 2019 كما أنها تشكل اكبر حصة بالنسبة للمناطق الأخرى، تليها مباشرة مناطق الشرق التي شهدت تزايدا على مستوى المصرف، ثم منطقة الغرب التي سجلت ارتفاعا خفيفا ، و في الأخير ودائع منطقة الجنوب التي هي أيضا في ارتفاعا حيث لم تكن موجودة إلا في سنة 2018 و2019 ما يعبر عن ثقة المتعاملين وعرض المصرف خدمات جديدة وفتح حسابات ادخارية جديدة على مستوى كامل التراب الوطني.

خلاصة الفصل:

لقد درسنا من خلال هذا الفصل تجربة الجزائر في مجال تعبئة المدخرات في نظامها المصرفي، حيث تناولنا في بداية هذا الفصل نظرة عامة حول بنك الجزائر بدراسة تطورات سوق الادخار، بالإضافة إلى دراسة ميدانية لتطور تعبئة المدخرات في بنك السلام- الجزائر، بتحليل مختلف المعطيات المتوفرة لدى كلا المؤسستين من أجل التعرف على مدى تطور نشاط هاته المؤسستين في حشد المدخرات لترقية الادخار المحلي للبلاد خلال فترة الدراسة 2014-2019 .

أهم ما خلصنا إليه في هذا الفصل أن حسابات الادخار تساهم بشكل كبير في ترقية الادخار المحلي، فهي مصدر هاما من شأنه إنعاش المنظومة المصرفية وتحسن أداءها، لمواجهة المخاطر التي تعترضها، من خلال الحلول الشرعية المتبعة وتنويع الودائع الادخارية، فالاهتمام بتنمية الادخار المحلي موضوع بالغ الأهمية لتأثره وتأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

خـاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه حسابات الادخار في البنوك الاسلامية ودورها في ترقية الادخار المحلي، مع دراسة سوق الادخار في الجزائر وأخذ التجربة الاسلامية مصرف السلام – الجزائر، توصلنا إلى أن حسابات الادخار لها دور كبير في ترقية الادخار، من خلال مساهمتها في تحقيق تراكم رأسمالي بدوره يدخل في عملية تمويل المشاريع الإنمائية للاقتصاد وبما أنها تتماشى مع معايير الشريعة الإسلامية فهي تبعث الأمان والطمأنينة لدى الأفراد واستقرار المجتمعات، وفي محاولة منا للإجابة على التساؤل الجوهري المطروح ضمن إشكالية البحث وهو:

ما مدى مساهمة حسابات الادخار في البنوك الإسلامية في ترقية الادخار المحلي ؟

كان من الضروري التطرق لمفاهيم أساسية حول الادخار المحلي الذي تبين أنه مفيد ونافع بكل صوره، ويعود بالفائدة على الأفراد والمجتمعات بصورة عامة. من خلال اقتطاع جزء من دخلهم وايداعه في المصرف ليعد استثماره بتفعيله بصورة جيدة وفق أسس شرعية.

ومن خلال ما تم استعراضه من تطبيقات عملية معاصرة من صور الادخار المحلي التي تم التطرق إليها في ثنايا هذه الدراسة المتمثلة في الحسابات الادخارية والودائع المصرفية في المصارف الإسلامية. يثير بوضوح إلى أن فكرة الادخار تنمو وتزدهر في ظل هذه الصورة المعاصرة التي شهدت إقبالا كبيرا في الآونة الأخيرة، بسبب الثقة التي اكتسبتها المصارف الاسلامية من المتعاملين معها، لا سيما بعدما حققته من نجاحات وما شهدته من تطور وتقدم، مما يجعل المنافسة بينها وبين المؤسسات التقليدية الأخرى تزداد. ما يحتم عليها الثبات على المبادئ والقيم التي قامت عليها لأن ما يتم العمل به مرهون بسلامة التطبيق الذي لا يتحقق الا اذا تم الالتزام الكامل بما نصت عليه عقود تأسيس هذه المصارف الاسلامية، وأنظمتها الداخلية شرط أساسي في جميع مرافقها وهياكلها العامة، وتعهدت بتصحيح المسار كلما بدا لها تقصير في تطبيق منهجها.

أولا: نتائج الدراسة

بعد دراستنا للموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- الادخار ظاهرة اقتصاديه أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، واقتطاع جزء من الدخل بعيدا عن الاستهلاك بغية الانتفاع به مستقبلا.

- ساهمت حسابات الادخار في الآونة الأخيرة في فكرة تفعيل المال المدخر وتنميته من خلال الانسجام التام مع هذه الفكرة.
- أهمية الادخار المحلي وما يمكن أن يحدثه في مستقبل الأمم، لما يمثله من مخزون استراتيجي يمكن ان يؤسس لمشاريع تنموية تخدم الجميع، فعلى مستوى الأفراد يؤدي إلى تحسين معيشة الفرد والأسرة مستقبلا، وعلى المستوى الدولي باعتباره من أهم العوامل المحفزة على النمو الاقتصادي .
- وجود تأثيرات متبادلة بين الادخار المحلى والمتغيرات الاقتصادية الاخرى باعتباره عامل من عوامل النمو.
- المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة لا أخذا ولا عطاء وهي بنوك متعددة الوظائف.
- تسعى المصارف الإسلامية إلى تعبئة المدخرات من خلال مجموعة من الآليات والأساليب.
- حققت الجزائر تطورا في حجم الادخار المحلي .
- تنوع الودائع الادخارية في النظام المصرفي الجزائري، وتنوع القطاعات المدخرة.
- تأثر الادخار المحلي بالأزمة النفطية خلال سنة 2016.
- التجربة الجزائرية العربية من خلال مصرف السلام- الجزائر حققت ناحا كبيرا حيث تطور كبير في تعبئة المدخرات المحلية ، وتحقيق رغبة وقبول لدى المتعاملين من خلال اتباع قواعد الشريعة الإسلامية في عملها.
- مصرف السلام- الجزائر يتمتع بالشفافية والإفصاح المالي ، ويساهم في تطور سوق الادخار المحلي من خلال تنوع منتجاته الادخارية التي تعمل بدوها على جذب كل أنواع المدخرين.

ثانيا: مقترحات الدراسة

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- يتعين على الجزائر إتباع سياسة تعبئة المدخرات المحلية فهي تعتبر سياسة تنمية اقتصادية ذاتية التوليد للموارد المالية وقابلة للاستمرار، بعيدا عن التأثيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها.
- استغلال الوفرة المالية الحالية لإحداث نهضة تنموية سليمة ومحكمة، ولن يتحقق ذلك إلا بتجنيد الادخار المحلي وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة.

- إن اعتماد الجزائر على ايرادات المحروقات كمصدر رئيسي للثروة، يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجهها، لذا يجب التخلص من هذه التبعية.
- تحسين أداء المؤسسات الادخارية العامة، مثل التأمينات الاجتماعية ومصلحة المعاشات والتقاعد، وذلك من خلال تحسين أدائها، بالإضافة إلى تنويع وزيادة مصادر الدخول المالية كي تشمل ادخارات غير إجبارية.
- الاهتمام أكثر بمجال الصيرفة الإسلامية واتباع الشريعة الإسلامية فهي تمثل حل أمثل للمشكلات، وذلك من خلال تشجيع ودعم إنشاء المصارف واسواق رأس المال الإسلامية، فضلا عن تشجيع فتح الشبابيك فقط ما يؤدي الى تسريع نطاء الادخار المحلي.
- التعاون بين المصارف الإسلامية والعربية فهو وسيلة لاستغلال فوائض السيولة بين البنوك.

ثالثا: آفاق البحث

لقد تناولت الدراسة الحالية حسابات الادخار في البنوك الاسلامية ودورها في ترقية الادخار المحلي، حيث قمنا من خلالها باستخلاص مكانتها في البنوك الاسلامية واهميتها في تطور سوق الادخار المحلي، ولا شك أن النتائج المتوصل إليها تترك المجال مفتوحا أمام الإجابة على العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل، مما يتيح الفرصة لمواصلة البحث في العديد من الجوانب، الت تعد منطلقا وآفاقا لدراسات جديدة، والتي نذكر منها ما يلي:

- دراسة الادخار المحلي في إطار الاقتصاد الإسلامي.
- دراسة أثر فرض ضريبة على حجم المدخرات المحلية.
- دراسة حول الحوافز والحواجز الت تدفع للادخار عند الأفراد.
- دراسة مقارنة لتأثير الادخار المحلي في التنمية الاقتصادية فيما بين الدول النامية والمتقدمة.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وإنجازه لنفوز بأجري الاجتهاد والإصابة، وإن لم يكن ذلك فحسبنا أن حاولنا والله من وراء القصد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا– القرآن الكريم

ثانيا– الكتب.

1. ابراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات. صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2013.
2. ابن منظور، لسان العرب.بيروت، ج 02.
3. أبو زيد عبد العظيم، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية. دار الفكر، دمشق، 2004 .
4. أحمد بيلي إبراهيم، إستراتيجية تكوين رأس المال الاقتصادي الإسلامي. مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1988.
5. أرشيد محمود، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2001.
6. إسماعيل رياض، الادخار في المجتمع الاشتراكي. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، دون سنة نشر.
7. جامعة عمان،2007.
8. حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي). دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.
9. حسين رحيم، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 01، 2004.
10. حسين فياض، بيع المرابحة في المصارف الإسلامية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996 .
11. حمدان عبد المطلب، المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
12. رفعت العوضي، الادخار في الاقتصاد الإسلامي. بدون سنة نشر.
13. سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة ونضال عباس، مبادئ في الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر و التوزيع الأردن، ط1، 2013.

14. سعد الله رضا، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1995.
15. شرف الدين عبد العظيم، عقد المضاربة بين الشريعة والقانون، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. مصر 2001.
16. صوان محمود، أساسيات الاقتصاد الإسلامي. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
17. عاشور يوسف، مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية. مطبعة الرئيسي للطباعة والنشر، غزة، 2002 .
18. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000.
19. عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية. مجموعة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط1، 2004.
20. عبد الحميد البعلي، المدخل لفقه البنوك الإسلامية. مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. القاهرة، 1983.
21. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط1، 2004.
22. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية الدول التجارية والإسلامية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
23. عزي فخري، صيغ تمويل التنمية في الإسلام. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2002 .
24. عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي. مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،19981.
25. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2004.

26. فيصل شياد، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة. دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ط1، 2015.
27. محمد الوطيان، البنوك الإسلامية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 200.
28. محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عبدين الدمشقي، **رد المحتار على الدر المختار**. دار الثقافة والتراث، دمشق، ج 05.
29. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1990.
30. محمد حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001.
31. محمد مروان، محمد ظافر، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي و الكلي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
32. محمود الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي. دار عمار للنشر والتوزيع، الرياض، 1989.
33. مشهور أميرة عبد الطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
34. المصري عبد السميع، المصرف الإسلامي علميا وعمليا. مكتبة وهيبة للطباعة، القاهرة، ط 01، 1988.
35. ناصر الغريب، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي. إتحاد المصارف العربية، مصر، 2002.
36. نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، المصري عبد السميع، المصرف الإسلامي علميا وعمليا. مكتبة وهيبة للطباعة، القاهرة، ط 01، 1988.
37. الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي. مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، ع 02، 2011.
38. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي. المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.
39. [1]ياسر عربيات، خضر عقل، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01.

40. يسري عبد الرحمان، اقتصاديات النقود والبنوك. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

ثالثا– المذكرات والأطروحات.

1. أحمد أحمد حسين، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين. رسالة ماجستير غ منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2001-2002.
2. أحمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014_2015.
3. أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نابلس، فلسطين، 2006.
4. جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980-200).أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
5. جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي " var" (1970_2004). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005_2006.
6. خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية: جامعة الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012.
7. رحيم حسين، الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غ منشورة، جامعة الجزائر، 1993-1994.
8. عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك. رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق غير منشورة. جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009.
9. العمر إبراهيم بن صالح، النقود الائتمانية ودورها وآثارها في الاقتصاد الإسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، 2009-2010، ص 204.
10. كبير مولود، الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1970_2004). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، (2006_2007).

11. لعلاوة سعاد، السياسات النقدية ومدى فعاليتها في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي. رسالة ماجستير غ منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002.

12. لنا محمد إبراهيم الخماش، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي و الزكاة. أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة نابلس، فلسطين،2007.

13. ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية. مذكرة ماجستير في العلوم الإسلامية تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008،

رابعا- المقالات والابحاث المحكمة:

1. حسين رحيم، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 01، 2004.
2. الشرع مجيد، النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية.
3. العماري حسن سالم، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي. ورقة بحث مقدمة لمؤتمر العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، 2_3 جويلية، 2005.
4. الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي. مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، ع 02، 2011.

خامسا- التقارير

1. التقرير السنوي لمصرف السلام 2013-2014-2015-2017-2019

سادسا- مواقع الأنترنات

2. مصرف السلام الجزائري، www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-151-0-11.html، 2019/06/10.

3. مصرف السلام الجزائري، www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html، 2019/06/15.

الفهـــارس

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور إجمالي الودائع البنكية والمؤسسات المالية في بنك الجزائر (2014-2019).	32
02	تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في بنك الجزائر (2014-2019).	34
03	تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع تحت الطلب في بنك الجزائر (2014-2019).	36
04	تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع لأجل في بنك الجزائر (2014-2019)	38
05	تطور هيكل الودائع في بنك الجزائر (2014-2019).	40
06	تطور إجمالي الأصول في مصرف السلام (الجزائر)(2012-2019).	43
07	تطور حقوق المساهمين في مصرف السلام (الجزائر)(2012-2019).	45
08	تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام (الجزائر) (2014-2019).	47
09	تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في مصرف السلام (الجزائر) من 2014 إلى 2019 .	48
10	تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في مصرف السلام (الجزائر) من 2014 إلى 2019 .	50
11	تطور تعبئة الادخار حسب التوزيع الجغرافي في مصرف السلام (الجزائر) الجزائر من 2014 إلى 2019 .	52

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفة
01	تطور إجمالي الودائع البنكية والمؤسسات المالية في بنك الجزائر (2014-2019).	33
02	تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في بنك الجزائر (2014-2019).	35
03	تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع تحت الطلب في بنك الجزائر (2014-2019).	37
04	تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في الودائع لأجل في بنك الجزائر (2014-2019)	39
05	تطور هيكل الودائع في بنك الجزائر (2014-2019).	41
06	تطور إجمالي الأصول في مصرف السلام (الجزائر)(2012-2019).	44
07	تطور حقوق المساهمين في مصرف السلام (الجزائر)(2012-2019).	46
08	تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام (الجزائر) (2014-2019).	47
09	تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في مصرف السلام (الجزائر) من 2014 إلى 2019 .	49
10	تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في مصرف السلام (الجزائر) من 2014 إلى 2019 .	51
11	تطور تعبئة الادخار حسب التوزيع الجغرافي في مصرف السلام (الجزائر) من 2014 إلى 2019 .	53

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة.....	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: ترقية الادخار وأنواعه.....	03
المطلب الأول: مفهوم الادخار وأنواعه.....	03
المطلب الثاني: دوافع الادخار، أهميته وأهدافه.....	05
المطلب الثالث: أثار الادخار المحلي على المتغيرات الاقتصادية.....	06
المبحث الثاني: البنوك الإسلامية.....	09
المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية.....	09
المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.....	11
المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصرف الإسلامي.....	17
المبحث الثالث: أساليب تعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية.....	23
المطلب الأول: تعريف الادخار وأنواعه من المنظور الإسلامي.....	23

المطلب الثاني: محددات الادخار في الاقتصاد الإسلامي.....	24
المطلب الثالث:تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية.....	26
خلاصة الفصل.....	29
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد..... ..	31
المبحث الأول: تطور سوق الادخار في الجزائر.....	32
المطلب الأول: تطور إجمالي الودائع في بنك الجزائر.....	32
المطلب الثاني: تطور تعبئة الادخار حسب نوع الوديعة في بنك الجزائر..	33
المطلب الثالث: تطور تعبئة الادخار حسب المتعامل الاقتصادي في بنك الجزائر..... .	36
المطلب الرابع: تطور هيكل الودائع في بنك الجزائر.....	40
المبحث الثاني: تطور حجم المدخرات في مصرف السلام.....	42
المطلب الأول: تعريف بنك السلام.....	42

المطلب الثاني: أهم مؤشرات المالية في مصرف السلام– الجزائر.....	**43**
المطلب الثالث: تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام– الجزائر.....	**46**
المطلب الرابع: تطور تعبئة المدخرات حسب نوع الوديعة في مصرف السلام– الجزائر.....	**48**
المطلب الخامس: تطور تعبئة المدخرات حسب المتعامل الاقتصادي في مصرف السلام– الجزائر..... .	**50**
المطلب السادس: تطور تعبئة المدخرات حسب التوزيع الجغرافي في مصرف السلام– الجزائر..... .	**52**
خلاصة الفصل.....	**54**
خاتمة..... .	**56**
قائمة المراجع.....	**60**
فهرس الجداول.....	**66**

فهرس الأشكال.....	**67**
فهرس المحتويات.....	**68**
ملخص البحث.....	**71**

الملخص

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى البحث حول دور حسابات الادخار في البنوك الإسلامية في ترقية الادخار المحلي بالإضافة لكفاءة المصارف الإسلامية في حشد المدخرات وتعبئة الأوعية الادخارية.

ولقد حاولنا التعرف على إسهامات البنوك من خلال توسيع الأوعية الادخارية وتطوير لسوق الادخار، وضبطها وفق معايير إسلامية بحتة من خلال جهودها في إعادة بعث الصيرفة الإسلامية وتفعيلها في الأنظمة المعاصرة، إلا أنه تواجهها مشاكل من أبرزها منافسة البنوك التقليدية، ما يستوجب الاستعانة بآليات حديثة لإدارة هذه المصارف، لمواكبة كل التطورات لتوفير وضمان نموها واستمرارها.

ولإثراء هذا البحث قمنا بعرض تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية من خلال مصرف السلام (الجزائر) التي كانت من السباقين والناجحة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الادخار، الادخار المحلية، المصارف الإسلامية، ترقية الادخار.

Absract

The study aimed to research about the role of savings accounts in Islamic banks in promoting savings in local promotion, in addition to the efficiency of Islamic banks in mobilizing savings and mobilizing savings vessels.

We have tried to identify the contributions of banks by expanding savings vessels, developing the savings market, and controlling them according to purely Islamic standards through their efforts to re-establish Islamic banking and activate it in contemporary systems. These banks, to keep abreast of all developments to provide and ensure their growth and continuity.

To enrich this research, we presented Algeria's experience in Islamic banking through Al Salam Bank (Algeria), which was one of the first and successful in this field.

Keywords: savings, local savings, Islamic banks, promotion of savings.